مؤتمر المدى الاقتصادي الأول يخلص الى ضرورة اجراء الاصلاحات في القطاعات الانتاجية

2

الاستثمار الأجنبي ودوره المتوقع في تطوير الاقتصاد العراقي

8-9

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1781) السنة السابعة - الثلاثاء (27) نيسان 2010

مؤتمر المدى الاقتصادي الاول ..
(الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة في العراق)

الاقتصادي | العدد (1781) السنة السابعة - الثلاثاء (27) نيسان 2010

مؤتمر المدى الاقتصادي الأول يخلص الى ضرورة اجراء الاصلاحات في القطاعات الانتاجية

بغداد/ليث محمد رضا

نظمت مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون مؤتمرها الاقتصادي الاول الموسوم (الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة في العراق) يومي السبت و الاحد الماضيين برعاية فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني وحضور نخبة من الخبراء و المحللين و الاكاديميين الإقتصاديين ورجال الأعمال ناقشوا عدداً من البحوث والدراسات واوراق العمل وأسس ومرتكزات عملية الاصلاح الاقتصادي المطلوبة في العراق ، حيث أفضى المؤتمر الى جملة من التوصيات مثلت الافكار والرؤى المطروحة داخل المؤتمر .

وفي ما يأتي نص هذه التوصيات :

١- إن التناقض والتعارض بين السياستين المالية و النقدية يؤثر سلبا على النتائج النهاية المتوخاة لكلا السياستين مما يستلزم أهمية إيجاد آلية للتنسيق بين السياستين المالية و النقدية لانجاز الإصلاح الاقتصادي بكفاءة.

٢- من اجل تعزيز زيادة الشفافية والإفصاح في المؤسسات النقدية المالية لا بد من وضع تصنيف رسمي للجدارة الائتمانية للعراق من قبل مؤسسات تصنيف ائتمانية دولية معتمدة رسمياً لاسيما بعد تبلور مؤسسات إحصائية وطنية تتمتع بقدر مناسب من الشفافية.

٣- حقق البنك المركزي انجازات ايجابية في مجال استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار، ونظرا لأهمية موضوع رفع الاصفار لذا نوصي بدراسة الموضوع من حيث التوقيت والآثار السلبية المتوقعة؛ كونه من المفترض أن يمثل إجراء نهائياً.

٤- تذبذب سعر النفط، بل وتقلباته من الخصائص الأصيلة في سوقه ولذلك لابد من التعامل مع هذه الحقيقة بالتحوط ومن الضروري للعراق زيادة الميل للادخار من الموارد الإضافية.

٥- على قدر البيانات المتاحة يبدو ان عقود الخدمة مناسبة ومجزية للدولة وعوائد العراق منها عالية ومجموع تكاليف الاستثمار والتشغيل والمدفوعات للشركات الأجنبية تمثل نسبة معقولة من الإيرادات لذا نوصي بتبنيها في العقود النفطية.

٦- إن برامج التثبيت وإعادة الهيكلة في الدول النامية التي تبنتها عالجت الاختلال المالي أما الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية فقد بقيت على حالها او ازدادت حدة لذلك ينبغي الالتفات الى تلك الاختلالات عند تطبيق بعض توصيات الصندوق في العراق.

٧- حشد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والمؤسساتية والتشريعية بما يسهم في زيادة مساهمة الاستثمار الوطني والأجنبي، خصوصا في القطاعات غير النفطية لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

٨- التركيز على الاستثمار في البنية التحتية وضرورة اعتماد الاستثمار بطريقة (البناء والتشغيل ونقل الملكية) للتخفيف من الضغط على الموازنة الاستثمارية في إنشاء البنى التحتية وخاصة في مشاريع الطرق والكهرباء.

٩- توفير بيئة اقتصادية مناسبة تعزز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص على أساس اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق، ومنح القطاع الخاص الفرصة الكاملة للقيام بدوره في عملية التنمية.

١٠- الاهتمام بمعالجة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية (الحقيقية)، فضلا عن معالجة الاختلالات المالية والنقدية.

١١- ضرورة استثمار زيادة عائدات النفط العراقي من اجل تخليص الاقتصاد من مشكلة الأحادية وتنويع الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الاعتماد على القطاعات الرئيسة كالزراعة والصناعة.

١٢- سيتم رفع التوصيات التي خرج بها المؤتمر إلى مجلس النواب والحكومة المقبلتين.

أعمال المؤتمر:

وكانت أعمال المؤتمر بدأت بكلمة مؤسسة المدى القاها الزميل عباس الغالبي أكد فيها أن انعقاد المؤتمر يأتي في ظل ظرف دقيق يعيشه العراق بعد ان انتهت للتو الانتخابات الديمقراطية الرائعة التي اقدم عليها شعبنا في اختيار ممثليه في مجلس النواب و قال الغالبي ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات بنيوية و هيكلية كبيرة جعلت الحاجة ملحة لانعقاد هذا المؤتمر لافتاً الى ان مؤسسة المدى التي دأبت على اقامة الفعاليات الثقافية و الفكرية و السياسية و الاقتصادية بادرت الى تنظيمه سعياً لطرح الافكار التي تعالج هذه الاختلالات و اجراء عملية الاصلاح الاقتصادي .

وأضاف الغالبي: ان المؤتمر ينعقد في ظل عملية التحول الاقتصادي الجارية في البلد مشيرا الى ان البحوث و اوراق العمل المشاركة في هذا المؤتمر اسهمت فيها نخب من رجال الاعمال و القطاع الخاص و الاكاديميين و الخبراء الاقتصاديين على مختلف مشاربهم .

كلمة اللجنة التحضيرية:

بعد ذلك القى الدكتور احمد الوزان كلمة اللجنة التحضيرية للمؤتمر والتي جاء فيها : بان توجت اللجنة التحضيرية جهدها الاستعدادي والتحضيري بهذا الحضور الكبير الذي يمثل اضمامة مباركة من العلم المتدفق حيث تلمع من بين التحديات اسئلة عدة تجسد تلك التحديات بمضامينها العامة الخاصة على حد سواء ،فهل على الحكومة ان تمتلك وتدير المزيد من المشاريع في سياق التحول نحو اقتصاد السوق بحاكمية ثقل التركة الاقتصادية والاجتماعية المتوارثة من حقب زمنية مضت ؟ وما حدود الملكية المثلى وانماط الادارة الكفوءة الواجبة التطبيق ؟وكيف لنا استشفاف الدور المستقبلي لكل من الحكومة والقطاع الخاص بحاكمية المستجدات الدولية ومشروطيات الالتزامات الجديدة ازاء الغير في سياق عالم معلوم ،بل في سياق عالم مسطح لا مجال فيه سوى للاكفاء حسب ؟وان كانت مثل تلك التساؤلات مهمة فان من الاهم ان نتسائل كيف يتسنى لنا التشخيص المسبق لكلف التحول الاقتصادية والاجتماعية على الامد القصير كتضحية مؤقتة لضمان جني منافع التحول على الامد البعيد ؟ ومن هنا نكون بلا غنى عن المعطيات النظرية التي من المفترض ان تحكم بأصالتها ورصانتها العلميتين البرامج الاقتصادية للحكومة المنتخبة وتوجهاتها ازاء مسألة التحول ، فالاهداف واجبة الانجاز في جانبها الاول تستلزم دوراً ابوياً راعياً ذا بعد أخلاقي واجتماعي ، يتناقض احياناً اشد التناقض مع دورها المطلوب بواجبية انجاز الاهداف في جانبها الثاني والتي تستلزم من بين ما تستلزم انسحاب الحكومة عن الكثير من انشطة الحراك الاقتصادي والتي يصبح بمقتضاها التدخل الحكومي الشمولي من محرمات المرحلة، كما نكون بلا غنى أيضاً عن وجهة نظر رجال الاعمال والمستثمرين المجازفين، بل وحتى وجهة نظر المؤسسات المدافعة عن حقوق العمال والمنتجين والمستهلكين على حد سواء ، لتكتمل بذلك الصورة .واذ تدرك اللجنة التحضيرية والعلمية للمؤتمر مسبقاً بان الجدل الفكري ازاء الموضوع سيكون صعباً وقد تتناقض الرؤى الا اننا نجد بذلك مناسبة طيبة للتلذذ بحلاوة موضوعية الطروحات العلمية التي ستقدمونها ، حسبنا جميعاً ان نوفق في تفهم وجهات نظر بعضنا البعض والخروج ولو بجملة من الاشارات العامة في الأقل تكون مساهمة علمية للتأسيس في بناء مرحلة الانتقال علنا نشخص منطقة وسطى تجمع بين تعظيم مزايا اقتصاد السوق وتجاوز اخفاقاته وتدنية كلف مشروطيات التحول والانفتاح من دون إغفال أي من وجهات النظر لأصحاب المصالح المتبادلة ، ولابد من باب الاعتراف بجدارة هذا النشاط العلمي وأهميته ان نتقدم بوافر الشكر والامتنان اليكم اولاً لانكم مصدر انجاح اهداف هذا النشاط .

محاور المؤتمر:

بعد ذلك تناول المؤتمر اربعة محاور تمحور الاول حول الاستثمار و القطاع الخاص و المحور الثاني فيخص السياسات المالية و النقدية بينما يكون المحور الثالث خص القطاعات الانتاجية اما الرابع فكان محور النفط و الطاقة و القيت خلال المؤتمر سبعة عشر بحثاً توزعت على المحاور الاربعة، ففي اليوم الاول تضمنت الجلسة الاولى بحثا للدكتور عبد الحسين العنبكي (اصلاح وخصخصة الشركات العامة) و بحث الدكتور عبد الله البندر (الدور التنموي للاستثمار في ظل الازمة العالمية) بينما كان بحث و ليد عبدي عبد النبي (الاستثمار الاجنبي و دوره المتوقع في تطوير الاقتصاد العراقي و بحث (دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في تنمية القطاع الخاص) لـشيروان انور مصطفى ، اما الجلسة الثانية فتضمنت بحث الدكتور مظهر محمد صالح (حوكمة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي : بناء الشفافية و كلفة الاقتراض الخارجي فيما كان بحث الدكتور فلاح حسن ثويني (طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية و المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و بحث اخر عبد العزيز الحسون (السياستان النقدية و المالية و تأثيرهما في الناتج المحلي الاجمالي في الوقت الذي كان بحث بلال الجوادي (حذف الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي ، اجراء شكلي يتوج جهود السياستين المالية و النقدية).

بينما شهد اليوم الثاني من المؤتمر في الجلسة الاولى منه بحثاً للدكتور محمد صالح تركي القريشي (مستقبل الاقتصاد النامي بين الية السوق و تدخل الحكومة :منظور اقتصادي سياسي للنمو و التنمية) و بحثاً لـفاروق صالح الرمضاني (القروض المصرفية للقطاع الزراعي) و بحث الدكتور مظفر حسني علي (مزايا انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية و كان بحث الدكتور عبد الله الشاوي (الدعم الحكومي للقطاع الصناعي العراقي) اما الجلسة الثانية فتضمنت بحث الدكتور احمد بريهي العلي (اقتصاد النفط و تراخيص الاستثمار) اما بحث الدكتور عبد الجبار عبود الحلفي فكان (النفط العراقي في ظل المستجدات الخارجية) و بحث الدكتور عبد الكريم عبد الله (رؤية في اثر ايرادات صادرات النفط في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق) إضافة الى ان المؤتمر شهد قراءة بحوث قدمها باحثون من خارج العراق و القاها كل من الدكتور فلاح خلف الربيعي و الدكتورة هناء عبد الغفار السامرائي و

الدكتورثائر العاني.

حوارات ونقاشات

وشهدت جلسات اليوم الثاني من اعمال المؤتمر مناقشة البحوث المقدمة في محوري القطاعات الانتاجية والطاقة والنفط ، حيث ألقى الدكتور محمد صالح القريشي بحثه الموسوم (الاقتصاد النامي بين آلية السوق وتدخل الحكومة .. منظور اقتصادي سياسي للنمو والتنمية) اكد فيه ان النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصاد الوطني لايكون حقيقة ملموسة الا بوجود نظام سياسي شامل متناغم مع نظام اقتصادي يسعى لتحقيق مايراه السياسي، ولابد من وجود نظام سياسي لايحمل تناقضات في توجهه العام ليستوعب التوجه الاقتصادي ايضاً، وهي نقطة تجعلنا نقف امام النظامين السياسي والاقتصادي واهميتهما وتفاعلهما معاً، فالاستقرار الاقتصادي الكلي يعد شرطاً ضرورياً، لكن تساءل الباحث: هل يكفي ذلك؟ الجواب: حتما انه ليس كافياً فينبغي ان يكون هناك تغيير هيكلي في الاقتصاد الوطني، واضاف: عموماً نجد ان الاقتصاد العراقي يعاني اختلالات هيكلية كبيرة في القطاعات الانتاجية، خصوصاً ان المعالجات انصبت فقط على القطاع المالي فقط من دون القطاع الاقتصادي، كما تناول الباحث مناقشة مصطلحات جديدة صارت تحكم السوق ومضامين السياسة الاقتصادية.

بحوث الخارج

و من بين البحوث التي ألقيت في المؤتمر بحوث الخارج، ملخص بحث د.فلاح خلف الربيعي الذي حمل عنوان "تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي" اشار فيه الى ان أي ستراتيجية للانتقال في الاقتصاد العراقي ينبغي أن تركز على تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي ببعديه الداخلي والخارجي، ،على أن تعمل على تغيير أسلوب التنمية، من خلال العمل على نقل الاقتصاد العراقي من حالة الاقتصاد السلطوي الشمولي إلى اقتصاد يقوم على نظام المنافسة والكفاءة والسوق الحرة ، واشار البحث إلى أن أي برنامج اقتصادي بعيد المدى يستهدف تحقيق عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، ينبغي أن يركز على الآليات الاتية :

١. زيادة مساهمة الاستثمار الوطني والأجنبي، خصوصا في القطاعات غير النفطية لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٨٠ ٪ .
٢.زيادة مساهمة الناتج غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الموازنة العامة إلى ما لا يقل عن ٨٠٪.
٣. ضمان التحول التدريجي إلى اقتصاد مؤسسي يخضع لشروط السوق الحرة.
٤.اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة صادرات العراق السلعية الصناعية والزراعية و تقليص الاستيرادات.
٥.تطبيق مكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات وتحسين الإنتاجية.

اما أ.م.د هناء عبد الغفار السامرائي/ المانيا.. فقد تناول في بحثه الموسوم (الاقتصاد المختلط، السياسة الممثلة للتحول في العراق) شكل النظام الاقتصادي البديل للعراق) بعد اعتماده ولسنوات طوال النظام الاشتراكي والملكية شبه التامة لوسائل الإنتاج من قبل الدولة، وانفرادها برسم الخطط التنموية الإلزامية الشاملة مع رسم الخطوط الحمرالتي يمكن للقطاع الخاص الوطني التحرك ضمنها.

أزمة المياه وجولة التراخيص

وتلاه مناقشة بحث (تحديات ازمة المياه تهديد للامن المائي والزراعي والتنمية البشرية في العراق) للدكتور ثائر محمود رشيد العاني وهدفت الدراسة الى بيان مايعانيه العراق من شح الموارد المائية، وزيادة التنافس بين الاستخدامات القطاعية المختلفة المنزلية والصناعية والزراعية والسياحية في ظل السياسات المائية للدول المجاورة.

وفي جلسات الموتمر الثانية تناول الاكاديمي د عمرو هشام محمد من مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية بالتعاون مع د. مثنى مشعان (انعكاسات جولة التراخيص على واقع الصناعة النفطية) اكد فيها ان جولة التراخيص النفطية موضوع جدلي وله ابعاد كثيرة، وكثيرا ماحفلت قوانين جديدة بلغط كبير من قبل او دون اقرارها، مثل قوانين النفط والغاز والاستثمار الاجنبي وغيرها، برغم انها ليست قوانين جديدة، لان دولاً كثيرة بدأته قبلنا، وناقش كذلك قضية الاحتياطات النفطية التي اشار فيها الى ان العراق يملك الاحتياطي الثالث منه بعد السعودية وايران لكنه ليس منتجاً كبيرا للنفط وهي اقل من نسب انتاج دول العالم الاخرى.

و قد تميزت الجلسة الثانية من اليوم الثاني مشاركة الدكتور احمد ابريهي العلي نائب محافظ البنك المركزي العراقي حيث كان بحثه عن قطاع النفط هذا القطاع الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي و قال: يسعدني ان اكون بينكم و انا اتشرف و اشعر بالامتنان العميق لمؤسسة المدى و للشخصيات الذين بادروا لاقامة هذا المنتدى بعد ذلك بدأ بالبحث الذي تناول موضوعة اقتصاد النفط وتراخيص الاستثمار راجع فيه المفاهيم الاساسية لاقتصاديات النفط في العراق ومصداقيتها، عندما عالجت الدراسة فرضيات عدة بشأن مستقبل الطلب على النفط، وفرص نجاح البرنامج النفطي العراقي وكذلك جولات التراخيص والعوائد والتكاليف، واعادت الدراسة تقديم مقترح لتشريع موازنة للتصرف بالعملة الاجنبية من الموارد النفطية.

قالوا في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

بغداد / المدى الاقتصادي

قال مستشار رئيس الجمهورية الدكتور جلال الماشطة :ان المؤتمر ليس مجرد فعالية تضاف الى فعاليات اخرى حصلت، بل هو نقلة نوعية ليس فقط في عمل مؤسسة المدى وإنما في التعاون مع اخطر شؤون الحياة وهي القاعدة التي تقوم عليها الموارد السياسية و البنى الاجتماعية و الثقافية و ما الى ذلك في سلسلة كاملة ، حيث ان البحوث المشاركة في هذا المؤتمر كانت منطلقة من هذا الفهم .

واضاف الماشطة: أن هذا المؤتمر اقيم في اثر التفجيرات الارهابية التي حصلت في بغداد و مدن اخرى من العراق بهدف تعويق العملية السياسية في حين ان المؤتمر يهدف الى افق بناء العراق الديمقراطي بمعنى ان النخبة الاقتصادية و الثقافية راسخة في اعتقادها بأن العراق متجه نحو التقدم و التطور و تعزيز الديمقراطية .

من جانبه قال مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الدكتور عبد الحسين العنبكي : لابد من اقناع من يواجهون عملية الاصلاح باهميتها في حماية الكفاءة و تشغيل عجلة الاقتصاد و بالتالي هذا الاقناع يحتاج لهذا المؤتمر الذي تقيمه مؤسسة المدى اي ان ما يخرج من هذا المؤتمر سيكون اضافة و بلورة من الخبراء الموجودين في الجامعات و مؤسسات الدولة الاخرى التي هي داعمة لهكذا افكار ونحن دائماً و من المهم الاستعانة بالخبراء و الاكاديميين في وضع الخطط و التصورات و الرؤى .

فيما قال الدكتور سامي الاعرجي رئيس هيئة الاستثمار : لهذا المؤتمر اثر ايجابي كبير لان تسليط الضوء على الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة المهمة في عملية التنمية الاقصادية .

واضاف الاعرجي : نعبر عن بالغ تقديرنا وشكرنا لمؤسسة المدى لاقامة مثل هكذا تجمع يحضره نخبة من الاقتصاديين و رجال الاعمال و انا متفائل بشأن التوصيات التي خرجت و الامور التي بحثت ستؤثر في ايجاد البيئة الاقتصادية و التشريعية و الادارية لعملية الاصلاح الاقتصادي المطلوبة.

من جانبه قال مستشار الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور عبد الله البندر : المؤتمر له تأثيرات ايجابية على مسيرة الخطط الاقتصادية في العراق و هي داعمة للحكومة لانها تجمع بين المعنيين في مؤسسات الدولة و المعنيين في المجالات الاكاديمية من الاساتذة و المتخصصين في الجامعات العراقية و هذه المزاوجة من شأنها ان تعطي صورة كاملة للاكاديميون عن عمل مؤسسات الدولة على الارض و ايضاً تفيد المؤسسات بما يمتلكه و يختزنه الاكاديميين من المعلومات النظرية و مقترحات لتطوير العملية الاقتصادية في العراق و اي من مجالات البحث العلمي خاصة . قال الدكتور ماجد الصوري المؤتمر مهم جداً و الاهم ان تتبنى الحكومة الآراء التي طرحت في المؤتمر و تنفيذها ،و اكد باسم جميل انطون خبير قطاع خاص، هذا المؤتمر من شأنه ان يعمل على رفع الوعي الاقتصادي للشارع العراقي و نتمنى من المسؤولين أن يأخذوا توصيات المؤتمر و يترجموها الى ارض الواقع فالمؤتمرات و مراكز البحوث مصادر أرفدت السلطة بكثير من الافكار الاقتصادية الناضجة لتأخذ بها على ارض الواقع من اجل تطوير الاقتصاد العراقي.

وعبر الدكتور عبد علي كاظم المعموري استاذ العلوم الاقتصادية في جامعة النهرين عن رأيه بأن الحدث التفاتة كبيرة لمؤسسة المدى في تناول مثل هكذا موضوع خطر ألا وهو موضوعة التحول من نمط اقتصادي الى آخر .

وقال المعموري: أن (المدى) كمؤسسة عراقية التفتت الى هذا الجانب الغريب ان الدولة بمؤسساتها كان يفترض ان تعقد مثل هكذا مؤتمر منذ خمس سنوات.

و قالت الدكتورة رجاء عزيز من البنك المركزي العراقي : ان السياسة النقدية استطاعت من خلال ادواتها غير المباشرة السيطرة على التضخم الاساس وبناء احتياطات قوية للدولة تغطي استيراداته لمدة ستة اشهر، كما استطاعت السياسة النقدية عبر ادواتها غير المباشرة تخفيض التضخم والسيطرة عليه، وجعل معدلات نمو التضخم تسير بمعدلات متناقصة عن السابق، هذا هو هدف السياسة النقدية في السيطرة على التضخم وتحسين سعر الصرف للعملة المحلية .

فيما قال الدكتور ستار البياتي من مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية: يأتي هذا المؤتمر ضمن سلسلة من النشاطات الاقتصادية التي تقيمها المدى، اذ عودتنا على هكذا نشاطات بدءاً من الطاولة الاقتصادية المستديرة الى الحلقات النقاشية و هذا المؤتمرتتويج لكل الجهود التي بذلتها مؤسسة في الميدان الاقتصادي .

و قال الخبير الاقتصادي الدكتور عباس ابو التمن: المؤتمر جهد خير من الناحية التنظيمية و جودة ماطرح من بحوث مبيناً ان العراق بحاجة الى مثل هذه الجهود لتعزيز موضوع الاصلاحات الاقتصادية، واقامة العديد من الموتمرات واللقاءات المباشرة مابين جميع المعنيين في المجال الاقتصادي، سواء باحث أم خبير أم مختص، وحتى من اصحاب القرار، وان مبادرة مؤسسة المدى لإقامة هذا المؤتمر جهد كريم يصب في خدمة البلاد وكيفية بناء الاقتصاد العراقي على الاسس والمعطيات الجديدة بعد التغييرات الاخيرة والفوضى التي عمت البلاد.

الاقتصادي | العدد (1781) السنة السابعة - الثلاثاء (27) نيسان 2010

حذف الأصفار الثلاثة من الدينار العراقي

إجراء شكلي يتوج جهود السياستين المالية والنقدية لخفض معدلات التضخم

بلال الجوادي / بيت الحكمة

يعد مشروع إسقاط الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي مشروعا ستراتيجيا ينسجم مع التطور الذي يتوقع أن يشهده الاقتصاد العراقي في المرحلة المقبلة. وهذا الإجراء ليس جديدا في التجارب الاقتصادية العالمية ، فهناك تجارب كثيرة كان أبرزها تجربة المانيا بعد الحرب العالمية الثانية. حيث حل الرايكسمارك محل المارك ثم حل الدوج مارك محله. وفي عام ١٩٢٤ كان الرينتين مارك الجديد يعادل تريليون×١٢١٠ من الماركات القديمة. وفي هنغاريا حل الفورنت محل البينكَو، وفي النمسا حل الشلن محل الكراون ، وأخيرا حذفت تركيا في السنوات الأخيرة ستة أصفار من عملتها.

وتعد عملية حذف الأصفار الثلاثة من الدينار العراقي عملية إجرائية نهائية لعلاج ظاهرة التضخم التي أصابت الإقتصاد العراقي خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، حيث تسارعت معدلات التضخم بوتائر خطيرة لتصبح من أكثر المشاكل الاقتصادية الضاغطة . فالتكاليف الباهظة للحروب تعد من أقوى مصادر الضغوط التضخمية.

وبالفعل فقد ازداد الرقم القياسي لسعر المستهلك ثلاث مرات في عقد الثمانينيات، وارتفع زهاء (٣٠٠) مرة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٢) ، وقد أنهكت الحكومة الاقتصاد بمجهودات إضافية من خلال مضاعفة الإنفاق الحربي.

وفي مثل هذا الاقتصاد المثقل بالإنفاق الحربي فان النفقات الحكومية الإضافية، أيضا لها دور في رفع أسعار الناتج، وبالتالي فان الزيادة المستمرة في النفقات العامة قادت إلى ميل مستمر لزيادة الأسعار والتضخم. ونتيجة للاختلالات الهيكلية واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية وصل سعر الصرف عام ١٩٩٥م إلى أكثر من (٢٨٠٠) دينار لكل دولار، ثم تحسن قليلا بعد تنفيذ مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة عام ١٩٩٦ ، وفي عام ٢٠٠٣ وصل إلى قرابة (١٨٩٦) ديناراً لكل دولار.

وينبغي التأكيد على أن علاج ظاهرة التضخم ينبغي أن يسبق عملية حذف الأصفار وأن تتضافر فيه جهود السياستين النقدية والمالية لتحقيق هذا الهدف ، فالضغوط التضخمية ربما تنشأ من عدد من الأسباب تعمل في آن واحد رغم أنها تختلف من حيث النوع والدرجة من بلد إلى آخر وفي البلد نفسه من وقت لآخر.

والمدخل النقدي يرى أن السلطات المسؤولة عن عرض النقد يجب أن تتبنى المستويات المستهدفة للزيادة في عرض النقود بحيث تكون منسجمة مع معدل الزيادة في الناتج القومي ثم تحاول إجراء تخفيضات للتوسع النقدي متوافقة مع المستوى المستهدف.

وإذا ما علمنا أن للتضخم أسبابا عدة فينبغي العلم بأن علاج كل نوع من هذه الأنواع يختلف شيئا ما تبعا لاختلاف النوع، فإذا كان سبب التضخم هو الإفراط في الإنفاق الحكومي الممول عن طريق العجز بالموازنة وما يترتب عليه من زيادات متعاقبة في عرض النقد وارتفاعات في الأجور والرواتب ، فان العلاج لا يكون ناجحا إذا فكرت الحكومة بتخفيض النفقات فقط أو عرض النقد كما يوصي به المدخل النقدي. فالسياسات النقدية والمالية التقييدية هي المعالجات النمطية عندما يكون السبب هو فائض الطلب ، ولكن هذا النوع من السياسات لا يمكن استعماله بحرية عندما يكون السبب تضخم الكلفة.

وبعد تمتع البنك المركزي العراقي باستقلاله الحقيقي بموجب قانونه الجديد أعطى هدف استقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم الوزن الأكبر في ستراتيجية السياسة النقدية ، ويعد مزاد التحويل الخارجي الأداة المتوفرة في ظل الظروف الراهنة للسيطرة على التوسع النقدي، ومن خلال المزاد تتم تغطية تكاليف الاستيرادات ، فضلا عن المساهمة في تقليص عرض النقد .

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التنسيق الفعال بين السياستين المالية والنقدية للتخلص من فائض عرض النقد . فهدف تحقيق الاستقرار النقدي يجب أن يكون منسجما مع هدف مستوى الاحتياطيات الأجنبية وذلك لتجنب تعويق التجارة والتحسب للصدمات الخارجية وبالتالي فان استخدام أداة المزاد يجب أن يكون منسجما مع الحد الأدنى المستهدف للاحتياطيات الأجنبية. وقد حققت هذه السياسة ، إضافة إلى تفعيل عمليات السوق المفتوحة نجاحا ملحوظا في السيطرة على النمو النقدي وتحسين القدرة الشرائية للدينار العراقي. فبعد أن كان الدولار يعادل ١٨٩٦ عام ٢٠٠٣ أصبح يعادل ١١٧٧ دينارا بنهاية شهر أيلول عام ٢٠٠٨، كما تشير تقديرات البنك المركزي العراقي إلى أن معدل التضخم الأساسي بلغ ١٢٪ (عدا أسعار المحروقات والنقل) في شهر آب ٢٠٠٨، وسواء احتسبت معدلات التضخم من قبل البنك المركزي أم وزارة التخطيط فلا يبدو إن هناك ميلا لارتفاعات مستمرة بالأسعار بحيث تتطور إلى تضخم جامح.

وقد أظهرت السنوات الست الماضية ارتباكاً في العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ولم تكن الصورة واضحة إلى الحد الذي يكشف حدود العلاقة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد العراقي . وقد شخص بعض الاقتصاديين وجود شيء من التناقض في المعالجة لاسيما لظاهرة التضخم الركودي.. فالسلطة المالية تعطي الأولوية لمعالجة البطالة ، وبالتالي تحاول إتباع سياسة توسعية يتم فيها تحمل النسب العالية من التضخم في مقابل انخفاضها مستقبلاً بعد أن يزداد العرض السلعي الناتج عن زيادة الإنتاج ، بينما ترى السياسة النقدية العكس وتحاول معالجة التضخم أولا وتعتقد أن البيئة المالية والنقدية المستقرة هي شرط رئيس للإنتاج ، فضلاً عن كون الاقتصاد العراقي غير مرن حالياً لأسباب عدة ، وعليه فان هذا التوسع غير مناسب حالياً وسوف يقود إلى التضخم حتماً .

وأمام ذلك فان عدم توافق السياستين يعني ارتفاعات محتملة في نسب التضخم نتيجة السياسة التوسعية للسلطة المالية، لذا ينبغي اتخاذ إجراءات عدة ، تكون عملية حذف الأصفار آخر حلقاتها ؛ ولا بد من اعتماد خطة لتحفيز إعادة دورة العملية الإنتاجية والاقتصادية برمتها، في شتى القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والتداولية والمصرفية والاستثمارية ، وبذلك تعزز كل حلقة الأخرى في استنهاض كل المكامن والقدرات والقنوات الفاعلة ، ووضع ستراتيجية للتنمية الاقتصادية والبشرية تسمح باستخدام فعال للموارد المالية المتأتية من اقتصاد النفط الخام وتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يغني الثروة الوطنية ، كما ينبغي تحسين الأداء الاقتصادي من خلال إقامة نهضة شاملة في قطاعات الدخل القومي العراقي بحيث يتطور الأداء ايجابيا في القيمة الحقيقية للدخل وليس القيمة النقدية.

وينبغي كذلك اعتماد خطة طويلة الأمد لتنفيذ المشروع ، تجنبا لأية إرباكات تنعكس على الساحة النقدية ، بسبب ضخامة الكتلة النقدية في السوق العراقية التي يغلب على تداولاتها التعامل بالنقد الحاضر بدلا من استخدام وسائل الدفع المصرفية المتقدمة.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن من أهم وأبرز المشكلات التي يمكن أن تصاحب عملية حذف الأصفار هي المشكلات المحاسبية الكثيرة التي ترافقها ، والمتمثلة بإعادة تقييم الديون ، والالتزامات المالية بين الأفراد والمؤسسات . فإذا كانت إحدى المؤسسات المالية قد منحت قرضا بمبلغ عشرة ملايين دينار فعند حذف الاصفار سوف تسترد عشرة آلاف دينار فقط ، وهذا يعني بلغة المحاسبة خسارة للمؤسسة المقرضة مقدارها تسعمائة وتسعة وتسعون ألف دينار.

ويمكن تدارك هذه المشكلة بتقديم عملة جديدة وفقا لمشروع خاص لاعادة دفع العقود الموجودة بالعملة القديمة. وفي هذا السياق قامت بعض الدول (مثل الارجنتين عام ١٩٨٥ والبرازيل عام ١٩٨٦) بتصميم نوع من الإصلاح النقدي أكثر تعقيدا يقضي بإعادة دفع القروض طويلة الأجل بالعملة الجديدة ولكن بسعر فائدة يتم تكييفه بصيغة جديدة.

وعلى العموم فان الدول التي جربت التضخم الجامح كانت تعاني من مستوى واطئ جدا من الاحتياطيات الدولية ما جعلها في موضع دفاع ضعيف عن سعر الصرف وعن أسعار مستقرة ، الأمر الذي دفعها للاستعانة بمساعدات فنية ومالية من المنظمات الدولية والإقليمية مكنتها من دعم ميزان المدفوعات.

الدعم الحكومي للقطاع الصناعي

د . عبدالله الشاوي / الجامعة المستنصرية

يعرف الدعم الحكومي بأنه تقديم إعانة مالية أو منفعة يحقق من خلالها المشروع الصناعي فوائد مادية، وقد اتسمت الفترة السابقة (قبل ٢٠٠٣) بوجود دعم حكومي نسبي للقطاع الصناعي، إلا أن الأحداث التي مر بها العراق بعد ٢٠٠٣ وقرار سلطة الائتلاف المؤقتة بتجميد العمل بقانون التعرفة الكمركية واختصارها بضريبة واحدة سميت ضريبة إعمار العراق وبنسبة (٥٪) أدى إلى دخول كميات هائلة من السلع الأجنبية المستوردة من جميع الدول الأجنبية بشكل أضر بالصناعة الوطنية.

وفي اطار هذه الورقة سنتعرض إلى أشكال الدعم الحكومي التي تستفيد منها المشاريع الصناعية ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على الشركات الصناعية العامة والمختلطة والخاصة، اتضح المحتوى اللاحق عرضه في هذه الورقة.

١. عدم وجود دعم للرواتب والأجور في القطاعين المختلط والخاص وبنسبة (١٠٠٪) ووجود ذلك الدعم لدى الشركات الصناعية العامة وبنسبة (٧٦,٦٪).

٢. عدم تقديم منح مالية من الدولة للقطاع المختلط ووجود ذلك بنسبة (٤٠٪) للشركات الصناعية العامة وبنسبة (١٢,٥٪) لشركات القطاع الخاص.

٣. عدم وجود دعم مالي مقدم من الحكومة على أساس الأداء التصديري للشركات الصناعية العامة وشركات القطاع المختلط ووجود ذلك بنسبة (١٢,٥٪) لشركات القطاع الخاص الصناعية.

٤. عدم تقديم دعم مالي من الحكومة لإحلال السلع المحلية محل السلع الأجنبية المستوردة وبنسبة (١٠٠٪) للقطاع المختلط وبنسبة (٩٣٪) للقطاع الصناعي وبنسبة (٨٧,٥٪) للقطاع الصناعي الخاص، أي وجود دعم ضئيل في هذا الجانب للقطاعين العام والخاص.

٥. عدم وجود دعم على شكل تنازل الحكومة عن تحصيل ضرائب معينة بنسبة (٧٣٪) للقطاع العام و (٨٧,٥٪) للقطاع المختلط و (٧٥٪) للقطاع الخاص، مع وجود الدعم نفسه بشكل تنازل الحكومة عن تحصيل ضرائب معينة بنسبة (٢٧٪) للقطاع العام و (١٢,٥٪) للقطاع المختلط و (٢٥٪) للقطاع الخاص.

٦. أفاد (٩٠٪) من الشركات الصناعية العامة بعدم وجود دعم على شكل تقديم سلع للمشاريع الصناعية بأسعار أقل من سعرها في السوق، وأفاد (٨٧,٥٪) بذلك من جهة القطاع المختلط بالنسبة نفسها للقطاع الخاص.

٧. أوضحت الشركات الصناعية العامة بعدم وجود دعم في شكل تقديم خدمات مجانية للشركات الصناعية غير خدمات البنية الأساسية وبنسبة (٩٦,٦٪)، في حين أفادت شركات القطاع المختلط بعدم تقديم ذلك لها بتاتا. وأفاد (٨٧,٥٪) من شركات القطاع المختلط بعدم وجود ذلك.

٨. أفاد (٩٠٪) من شركات القطاع العام بعدم وجود دعم في شكل شراء سلع تنتجها الشركات الصناعية بسعر أعلى من سعرها في السوق، وأوضح (١٠٠٪) من شركات القطاع المختلط، و (٨٧,٥٪) من شركات القطاع الخاص بعدم وجود ذلك.

٩. أوضحت (٩٣٪) من شركات القطاع العام الصناعية بعدم وجود دعم حكومي مالي لأغراض التكييف البيئي في حين أوضحت جميع الشركات في القطاع المختلط (١٠٠٪) بعدم وجود ذلك أبداً. وأفاد (٨٧,٥٪) من شركات القطاع الخاص بعدم وجود هذا النوع من الدعم

١٠. أوضحت (٩٠٪) من الشركات الصناعية العامة بعدم تقديم دعم مالي حكومي لأنشطة البحث والتطوير، في حين أوضحت (١٠٠٪) من شركات القطاع المختلط بعدم وجود ذلك لها. بينما أفادت (٨٧,٥٪) من شركات القطاع الخاص بعدم وجود ذلك.

١١. بينت (٨٠٪) من الشركات الصناعية العامة بعدم استلامها دعم حكومي في شكل قروض بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة السائد في السوق بينما أفادت (٨٧,٥٪) من شركات القطاع المختلط بعدم استلامها لهذا النوع من الدعم في حين بينت (٧٥٪) من شركات القطاع الخاص الصناعي بعدم استلامها لهذا النوع من الدعم.

١٢. أفادت (٨٣٪) من شركات القطاع الصناعي العام بعدم استفادتها من أي دعم حكومي في مجال تقديم ضمانات حكومية للقروض التي تطلبها الشركات الصناعية، بينما أجابت (٨٧,٥٪) من شركات القطاع المختلط بعدم استفادتها من ذلك وبنفس النسبة لشركات القطاع الخاص أيضاً.

١٣. أفادت (٩٠٪) من الشركات الصناعية العام بعدم استفادتها من الدعم الحكومي في شكل تقديم قروض للشركات الصناعية بنفس سعر الفائدة السائد في السوق ولكن بفترات سماح أكبر وبشروط تسديد أيسر. في حين بينت جميع شركات القطاع المختلط التي جرى استطلاع أرائها بعدم استفادتها من ذلك كلياً، بينما بينت (٦٢,٥٪) من شركات القطاع الخاص باستفادتها من ذلك.

١٤. أوضحت الشركات العامة الصناعية بأنها لم تستفد من الدعم الحكومي المتمثل بتقديم أسعار صرف تفضيلية عند تصدير المنتجات الصناعية وبنسبة (١٠٠٪) وبنفس النسبة لشركات القطاع المختلط وبنسبة (٧٥٪) لشركات القطاع الخاص.

١٥. بينت الشركات الصناعية العامة وشركات القطاع المختلط بعدم تقديم دعم حكومي لها في شكل أسعار صرف تفضيلية عند قيامها باستيراد مواد مدخلات الإنتاج وبنسبة (١٠٠٪) في حين بينت (٨٧,٥٪) من شركات القطاع الخاص بعدم استفادتها من ذلك.

١٦. أفادت (٩٣٪) من الشركات العامة الصناعية بعدم استفادتها من الدعم الحكومي المتمثل بتقديم أسعار صرف تفضيلية عند قيامها باستيراد مكائن أو معدات الإنتاج في حين أفادت (١٠٠٪) من شركات القطاع المختلط بعدم استفادتها من ذلك، و (٨٧,٥٪) من شركات القطاع الخاص لذلك أيضاً.

١٧. أوضحت جميع شركات القطاع المختلط (١٠٠٪) بعدم استفادتها من أي دعم حكومي في شكل استيفاء أجور نقل أقل عن قيامها باستخدام وسائط النقل العام بشحن منتجاتها أو شحن معدات أو مكائن الإنتاج، في حين أوضحت (٨٦,٦٪) من الشركات العامة الصناعية بعدم الاستفادة من هذا النوع من الدعم، وبينت (٨٧,٥٪) من شركات القطاع الخاص مثل ذلك.

١٨. أوضحت (٧٠٪) من شركات القطاع الصناعي العام بعدم استفادتها من أي دعم حكومي في شكل تقديم منتجات بترولية بأسعار تقل عن أسعار البيع في السوق المحلية بينما أفادت (٨٧,٥٪) من شركات القطاع المختلط والخاص عدم استفادتها من هذا النوع من الدعم.

١٩. اتضح أن (١٠٠٪) من شركات القطاع المختلط لم تستفد من أي دعم حكومي في شكل تقديم الطاقة الكهربائية بأسعار تقل عن أسعار البيع للمستهلك. في حين بينت (٩٠٪) من الشركات العامة الصناعية بعدم استفادتها من هذا النوع من الدعم وكذلك (٨٧,٥٪) من شركات القطاع الصناعي الخاص.

٢٠. أفادت شركات القطاع الصناعي المختلط جميع(١٠٠٪) بعدم استفادتها من أي دعم حكومي في شكل تقديم خدمات الماء والمجاري بأسعار تقل عن أسعار البيع للمستهلك بينما أفادت (٩٦,٦٪) من الشركات الصناعية العامة بمثل ذلك و (٨٧,٥٪) من الشركات الصناعية الخاصة لذلك.

٢١. بينت الشركات الصناعية المختلطة بعدم وجود دعم حكومي لها في شكل إعداد بحوث لصالح الشركات الصناعية من دون استيفاء أجور أو بأجور تفضيلية، وأفادت (٩٣٪)، و (٨٧,٥٪) من الشركات الصناعية في القطاعين العام والخاص بذلك على التوالي.

٢٢. أوضحت (٨٦,٦٪) من شركات القطاع الصناعي العام بأنها لم تستفد من أي دعم حكومي بشكل تقديم قطع أراض من قبل الدولة من دون مقابل أو بسعر تفضيلي، وكذلك القطاع المختلط والقطاع الصناعي الخاص وبنسبة (٨٧,٥٪)، و (٦٢,٥٪) على التوالي.

٢٣. أفادت شركات القطاع المختلط وشركات القطاع الصناعي الخاص بالكامل بعدم وجود أشكال أخرى للدعم الحكومي لم تذكر، بينما أفادت شركات القطاع العام بعدم وجودها بنسبة (٨٣٪).

٢٤. أوضحت الشركات الصناعية في القطاعات: العام والمختلط والخاص وبنسبة (١٠٠٪) بحاجة الشركات والمعامل الصناعية إلى الدعم الحكومي.

الاستنتاجات:

١. وجود دعم حكومي ضئيل للقطاع المختلط بما يبرز وجود تمييز في الدعم لغير صالح هذا القطاع، في حين أن مستقبل الشركات الصناعية في اقتصاد السوق يفضل هذا النوع من أنواع الملكية الصناعية لوجود مرونة في تعاملها الاقتصادي.

٢. افتقار القطاع الصناعي العام إلى الدعم.

٣. توقف أعداد كبيرة من المعامل الصناعية في القطاع الخاص وهجرة رؤوس أموالها إلى الخارج.

٤. دخول السلع الأجنبية المستوردة وبأسعار زهيدة أدى إلى الأضرار بالناتج الصناعي الوطني.

٥. أدى تجميد العمل بقانون الحماية الكمركية إلى الأضرار في شكل ومحتوى المنافسة في السوق العراقية فضلاً عن الضرر البالغ الذي أصاب الشركات الصناعية العامة والمختلطة والخاصة.

التوصيات:

١. تقديم دعم حكومي للمشاريع الصناعية وبالأشكال التي وردت في أنواع الدعم الحكومي التي جرى بحثها آنفاً.

٢. ضرورة تفعيل عمل قانون التعرفة الكمركية على السلع الأجنبية المستوردة لتقديم حد أدنى من الحماية للصناعة الوطنية.

٣. تفعيل تنفيذ أحكام قانون حماية المنتجات العراقية لمكافحة الممارسات التجارية الضارة والمتمثلة بالإغراق والدعم والتزايد المضر في الاستيرادات وبما ينصف الصناعة الوطنية ويخلق منافسة عادلة في السوق العراقية.

٤. تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في فحص جودة السلع الأجنبية المستوردة في المنافذ الحدودية لحماية المستهلك العراقي من ناحية صحية إضافة إلى الحماية من الغش الصناعي.

٥. الاهتمام بتقديم دعم حكومي حقيقي للقطاع الصناعي بأشكاله الثلاثة (العام والمختلط والخاص) مع العلم أن هناك الكثير من أشكال الدعم المسموحة في اقتصاد السوق ولا تتعارض مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

الاقتصادي | العدد (1781) السنة السابعة - الثلاثاء (27) نيسان 2010

النفط العراقي في ظل المستجدات الخارجية

د.عبد الجبار عبود الحلفي /
جامعة البصرة

تتصف أسواق النفط العالمية بحالة من عدم اليقين منذ العام ١٩٧٣ ، تقريبا" عندما جرى التصحيح الأول لأسعار النفط ، ومنذ العام ١٩٨٠ إلى العام ٢٠٠٩ تقلبت أسعار النفط أكثر من ثلاثين مرة جدول (رقم ١).

ومعظم هذه التقلبات تعود الى العوامل منبعها في الدول المتقدمة صناعيا"المستهلكة الرئيسة للنفط الخام ،وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية لقد كانت أوبك تهيمن على ٥٠٪من الطاقة الإنتاجية العالمية حتى أواسط الثمانينيات ، لكنها بعد ذلك أخذت تفقد حصتها في السوق العالمية ليصل إلى اقل من ٤٠٪إذ ان ارتفاع الاسعار بعد العام ١٩٧٣ حفز الدول الصناعية على تأسيس الوكالة الدولية للطاقة (IEA) فتحت الوكالة جبهة مضادة للأوبك لتحجيم نشاطها وتقيد اكتساب حقوق أعضائها في أسعار مجزية وتنمية بلدانها وشجعت البلدان الاخرى خارج اوبك على زيادة التحري والاستكشاف والانتاج . وخلال المدة (١٩٧٣ -١٩٨٧)ارتفع الانتاج من خارج اوبك بنمو ٨ ملايين ب/ي (بما فيها ٣ ملايين ب/ي من بلدان OECD)) خاصة من بحر الشمال انغوك والمكسيك وكندا ، ثم ازدادت حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة حيث ارتفعت حصته من ١٢ ٪سنة ١٩٩٠ الى ٢٤،٥ سنة ٢٠٠٨ ومن المتوقع ان يرتفع الى نحو ٢٥٪سنة ٢٠٢٠ بسبب تزايد استخدامات الغاز كطاقة نظيفة ورخيصة الثمن . وكان للتوقعات اثر عميق في تقلبات الأسعار العرض والمخزونات فبعد العام ١٩٨٦ ،حيث انهارت الاسعار في مطلع العام ١٩٨٦ لتصل الى ١٣ دولاراً للبرميل ساد اعتقاد بأن عصر النفط سوف ينتهي اذ شرعت شركات النفط الكبرى ومنها شركة شل وبرش بتروليوم وتوتال وغيرها ووكالة الطاقة الدولية بإصدار توقعات توحي بأن الطلب سوف يتناقص وان الأسعار سوف ترتفع كثيرا" وان العرض سيزداد من خارج أوبك مستندين بذلك على نظرية منحنى كنك هبوبرت بخصوص الاحتياطات وبلوغها مرحلة النضج (Peak oli)وكان تقرير(pb) الصادر في سنة ١٩٨٧ قد خلص الى ان انتاج النفط العالمي سينخفض في التسعينيات من القرن الماضي بعد ما انخفض عدد الحقول العملاقة المكتشفة ،وبقي سعر النفط منذ العام ١٩٨٠ حتى سنة ٢٠٠٠ يحوم حول ٢٠ دولارا" للبرميل ، ولعبت المملكة العربية السعودية دور العامل الموازن للسوق وامدادات النفط في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي من خلال طاقتها الانتاجية الضخمة ١٢ (مليون ب/ي) حاليا" .

المبحث الاول

الاسواق النفطية في الوقت الراهن:

تسير مجريات الامور في الاسواق بغير ما تشتهي الدول الصناعية فمنذ العام ٢٠٠٤ وصل ارتفاع الاستهلاك من النفط الى مستويات قياسية في العام٢٠٠٥ اذا ارتفع بنمو ٣ مليون ب /ي خلال عام واحد ،اي نحو ضعف نمو الطلب في السنوات السابقة، مما حدا ببعض المحللين الى رفع توقعاتهم بنمو الطلب على النفط في المديين المتوسط والبعيد من نحو (١-١،٥ ٪) الى (١،٥-٢ ٪) سنة(٢٠١٠ - ٢٠٢٠).

لقد كانت سنة ٢٠٠٥ سنة استثنائية عندما ارتفع الى ٨٤ مليون ب/ ي بزيادة تجاوزت(٢) مليوني ب/ي على سنة ٢٠٠٤ وكانت لذلك أسباب عدة منها :

١- تراجع النمو في الانتاج من خارج اوبك.

٢- الاعاصير الامريكية التي عطلت الاستخراج من خليج المكسيك.

٣- تباطؤ نمو الانتاج الروسي.

٤- الانخفاض الكبير وغير المتوقع في انتاج بحر الشمال.

٥- وفي اواخر شهر من العام ٢٠٠٧ كانت الاسعار تحوم حول ٩٠ دولارا" للبرميل وكان التوقع يسير الى بقائها كما هي . . اذا لم يكن هناك أي سبب اقتصادي يدفع باتجاه تقلباتها فضلا" عن اساسيات السوق فإنها كانت راكدة،لكن الأسعار شرعت بالارتفاع في العام ٢٠٠٨ بشكل غير متوقع لا يعكس أساسيات السوق ولا النظرية الاقتصادية حتى وصلت الى ١٤٧ دولارا" للبرميل في تموز ٢٠٠٨ حتى ان بعض المحللين ومراكز صناعة القرار النفطي توقعت الاستمرار بالارتفاع ، الا ان الواقع غير ذلك ، فاسواق النفط مثل غرفة مظلمة لا يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه الظلمة غدا"، الجداول (٢ ،٣، ٤)

مستقبل النفط العراقي.. والمتغيرات الخارجية

في ضوء ما تمخضت عنه جولات التراخيص النفطية الاخيرة بين العراق و شركات النفط العالمية فمن المؤمل ان ينتج العراق ١١ مليون ب /ب في العام ٢٠١٦ منها ٩ ملايين ب / ب للصادرات..و السعر المحتمل١٠٠ دولار للبرميل. فالعوائد تكون بنحو ٣٢٤ مليار دولار سنوياً يضاف اليها صادرات الغاز و منتجاته المصنعة فيكون العائد الاجمالي السنوي ٣٥٠ مليار دولار هذا إذا صدقت الشركات الاجنبية في وعودها و تعاقداتها مع الحكومة.

هناك اكثر من سيناريو لمستقبل النفط العرقي في المستجدات الخارجية. أذ أن السؤال المطروح هنا: هل تستوعب السوق النفطية هذه الكميات الضخمة من النفط خاصة و ان الدول الاخرى من أوبك وغيرها ستطرح كميات اضافية بعد ما تزيد من طاقتها الانتاجية لغاية سنة ٢٠١٦ اذ ان هذه الدول ستنتج الاتي:

العراق	١٢ ملايين ب/ب
السعودية	١٥ = =
ايران	٦ = =
الامارات	٤ = =
الكويت	٦ = =
دول خليجة اخرى	٤ = =
المجموع	٤٥ مليون ب/ي

المبحث الثاني

السيناريوهات المحتملة

السيناريو الاول:

في حالة عدم ارتفارع اسعار النفط اكثر من ١٧٠ دولارا فان ذلك يعني التأثير على مصادر الطاقة غير التقليد ية كالنفط الرملي والزيت الصخري . ومصادر الطاقة

الجدول رقم (١)
اسعار النفط الخام

السنة	دولار برميل
1980	36
1981	24,2
1982	31,7
1983	30,1
1984	28,1
1985	27,5
1986	13.5
1987	17,7
1988	14,2
1990	22,3
1995	16,9
2000	27,6
2002	23,1
2005	36,0
2007	69,1
2008	102
2009	55
2010	80-79-74

المصدر opEc bulletin
اساسيات السعر
1970=1.3 دولار
1974 =1.2 دولار

المتجددة والايثانول بعدم التوسع بشكل تجاري . يصاحب ذلك انخفاض العرض من بعض المناطق كبحر الشمال (توقف ابار) والمكسيك ومصر وسورية واليمن هناك سوف تكون فرصة النفط العراقي كبيرة.

السيناريو الثاني:

في حالة انحدار الطلب مع زيادة انتاج دول مرشحة للزيادات في انتاجها مثل بحر قزوين غرب افريقيا البرازيل (٢،٠ مليون ب/ي حاليا" الى ٦،٥ مليون ب/ي سنة ٢٠١٥)ستكون فرصة النفط العراقي ضعيفة في الاسواق او انخفاض العوائد ومشكلات مالية .

السيناريو الثالث:

يزداد الطلب على الغاز الذي يرتفع بمعدل (٢٪- ٢،٥ ٪ سنويا") تم الاعتماد المتزايد على الطاقة النووية . والطاقة المتجددة وتطور تقنيات تعزيز الاستخلاص النفطي (I.o.R)هناك ستكون فرصة النفط العراقي متذبذبة وغير مأمونة .

وإننا نعتقد ان المستقبل غير واضح تماما" وتلك صفات اسواق النفط ،لكننا نوصي بأن تقوم الحكومة بوضع خطتين متوسطة وطويلة المدى في الصناعات اللاحقة للانتاج وتطوير قطاع الغاز الطبيعي وتصنيعه بدلا من تسييله فقط.

الجدول رقـــم (2)

الطلب على النفط مليون / برميـــل

السنة	دولار /برميل
1980	62
1984	55.7
1988	61.6
1998	73.4
2000	76.0
2004	82.2
2006	84.9
2007	85.9
2008	85.384.0
2009	

المصدر opec bulletin

الجدول رقم (3)

العرض (مليون برميل / يوميا") لعام 2009

الدول	(مليون برميل / يوميا ")
منظمة التعاون الاقتصادي	19,5
DECR	14,0
أمريكا الشمالية	4.8
غرب أوربا	0,6
الباسفيك	12,6
البلدان النامية	12,8
دول الاتحاد السوفيتي السابق	10,1
دول شرق أوربا	3,9
الصين	2,1
دول أخرى	12,6

الجدول رقم (4)

الطلب على النفط (مليون برميل / يوميا ") لعام 2009

الدول	(مليون برميل / يوميا ")
منظمة التعاون الاقتصادي DECD	45.7
أمريكا الشمالية	23.2
غرب أوربا	14.9
الباسفيك	7.6
البلدان النامية	25.5
دول الاتحاد السوفييتي السابق	4.0
دول شرق أوروبا	0.8
الصين	8.1
الطلب	85.3 المجموع

الاقتصادي | العدد (1781) السنة السابعة - الثلاثاء (27) نيسان 2010

الاستثمار الأجنبي ودوره المتوقع في تطوير الاقتصاد العراقي

وليد عيدي عبد النبي

يستخدم العالم وسائل مختلفة للتنظيم والاتصال والانتاج ، ليتداخل الاقتصاد المحلي مع الخارج ، مما يجعله اكثر عرضة للتغير السريع مقارنة بما كان عليه الحال فيما مضى ، وفي الوقت نفسه ، فان السنوات الثلاثين الماضية ، اظهرت اختلافات لافته للنظر ومتزايدة بين البلدان في قدرتها على المنافسة والنمو ، فهناك حاجة دائمة الى تحسين القدرة التنافسية ، والحفاظ على نمو الدخل في اطار اقتصادي مفتوح .

في ظل هذا العالم المتغير ، والاكثر تماسكا، ظل الاقتصاد العراقي على مدى اكثر من عقدين يعيش في ازمة خانقة ، ويعاني من اختلالات هيكلية حقيقية ، جراء استنزاف موارده في حروب لا طائل من ورائها ، وسياسات اقتصادية غير حكيمة ، ثم حصار اقتصادي ضيق الخناق عليه ، حتى باتت البطاقة التموينية نافذة للعيش ، يتواصل الانسان العراقي – من خلالها – البقاء على هامش الحياة ، على الرغم من انها لم توفر ابسط الشروط لضمان انسانيته وكرامته .

تتطرق هذه الدراسة الى بعض الجوانب النظرية لأهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية ، من خلال المحاور التالية:

اولا": مفهوم الاستثمار والاستثمار الاجنبي

١-الاستثمار: هو تخصيص راس المال للحصول على وسائل انتاجية جيدة ، او تطوير الوسائل الموجودة لزيادة الطاقة الانتاجية.

او هو: الزيادة الصافية في راس المال الحقيقي للمجتمع ، والتي تتكون من :

- سلع الاستثمار الدائمة ، كالمكائن والالات والمعدات ، اي سلع الانتاج الراسمالية .
- الانشاءات السكنية وابنية المشاريع والطرق والجسور ... الخ.
- الخزين السلعي.

٢-الاستثمار الأجنبي: تفرق الأدبيات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الاجنبية هي الاستثمار الاجنبي المباشر، والاستثمار الاجنبي غير المباشر.

أ-الاستثمار الأجنبي المباشر : هو استثمار طويل الاجل يتضمن مصلحة دائمة.وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلا" بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد اخر . اما منظمة التجارة العالمية ، فترى ان الاستثمار الاجنبي المباشر ، يحدث عندما يستثمر مقيم في بلد ما (البلد الام) اصلا انتاجيا في بلد اخر (البلد المضيف) بقصد ادارته.

من ذلك يتضح ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الاجل في اصول حقيقية. وقد تتعهد بالاستثمار الاجنبي المباشر كيانات منفردة او مؤسسات اعمال ، وعموما ، فان معظم الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي يتم من قبل الشركات عابرة القارات ومتعددة القوميات.

ب-الاستثمار الأجنبي غير المباشر: هذا الاستثمار يأخذ شكل تملك الاجانب للاسهم والسندات الخاصة او الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة بالتالي من فروق الاسعار او للحصول على ارباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة ، او الاسهم ، بشرط ان لايحوز الاجانب الاسهم ما يخولهم حق ادارة المشروع ، ويتميز هذا الاستثمار بكونه قصير الاجل (احيانا" يمتد لاسابيع او اشهر قليلة فقط) . ويتم عادة من قبل مؤسسات التمويل كالمصارف او من قبل الافراد ، خاصة بعد ان اصدر سوق العراق للاوراق المالية تعليمات تجيز للاجنبي اقتناء وتداول اسهم الشركات العراقية المساهمة الخاصة المدرجة على لائحة التداول في سوق العراق للاوراق المالية .

ثانيا": دور الاستثمار الاجنبي في عملية التنمية

للاستثمار – بشكل عام – في الاقتصاد الحديث أهمية كبرى ، فالطلب على سلع الاستثمار يشكل جزءا" كبيرا ومهما" في الاداء الاقتصادي، وذلك كونه جزءا" من التاريخ العراقي، ولانه يلعب دورا" مهما" في تحديد الدخل والاستخدام ، على الرغم من أنه غير ثابت ومتقلب باستمرار.

اما عن اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية، فالجدل ما زال قائما" بشأن أهميته وجدواه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة له طالما أستمر الخلاف قائما" بين أهداف ومصالح أطراف الاستثمار المختلفة على الرغم من أن الاستثمار الاجنبي المباشر قد مارس دورا" مهما" في نمو اقتصاديات متعددة في قطاعات معينة، كحقول البترول في الخليج العربي ومزارع الشاي في الهند الا ان هناك بعض العواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة لهذا الاستثمار.

ان التنمية الشاملة بمفهومها المعاصر: هي مجتمعية واعية ودائمة ، موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية واحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية، تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني ، وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.

وعلى ذلك فأن مؤشرات التنمية المتداخلة والمتكاملة هي:

أ- نمو اقتصادي يؤدي الى تزايد مطرد في انتاجية الفرد وانتاج المجتمع.

ب- تحولات هيكلية تطال أوجه التخلف كافة، السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بهدف تكوين بنيات أساسية وتنمية القدرات واطلاق الطاقات الخيرة على المستويين الفردي والجماعي .

ج- تحسن مطرد ومستدام لنوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع .

د- تكريس قيم اجتماعية ، بهدف توسيع المنافع المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة ، وذلك تعبيرا" عن تبني ستراتيجية مجتمعية للتنمية المستدامة.

وعلى الرغم من وجود بعض الآراء المعارضة لهذا الاستثمار كونه يحدث أثارا" سلبية، معتمدين في ذلك على الحقب التاريخية التي تميزت بهيمنة الاستعمار ودوره في استنزاف ثروات كثير من الدول، نقول على الرغم من ذلك، فأن هناك من يؤيد هذا الاستثمار ويثني عليه ولا سيما المباشر منه، نظرا" لدوره في نقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية والتسويقية الى الدول المضيفة فضلا عن توسيع التجارة وخلق الوظائف وتسريع التنمية الاقتصادية والاندماج في الاسواق العالمية.

وعلى العموم، فان الاستثمار يعد احد دعائم النمو الاقتصادي، اذ يؤدي الى زيادة طاقة البلد الانتاجية ، وانه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه ، فضلا" عن انه بزيادة حجمه يزيد معدل النمو الاقتصادي، عبر زيادة القيمة المضافة والانتاجية وتشغيل القوى العاملة، هذا من ناحية .

أ-أما من ناحية تأثيره على الاستثمار المحلي، فأنه قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية، او يزيد من صادرات البلد المضيف، وهذا له اثر ايجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي ، كما ان الاستثمار الاجنبي قد يأخذ شكل معدات وآلات وتجهيزات تكنولوجية لايمكن صناعتها محليا".

ب-اما من حيث آثاره على التكنولوجيا، فأن نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق تقديم نظم واساليب التخطيط والتنظيم والانتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال . ويفترض ان الاستثمار هذا يقوم بنشر التقدم التكنولوجي في باقي قطاعات الجهاز الاقتصادي عن طريق المحاكاة ، الا ان نتائج البحوث المتعددة التي كرست لدراسة طبيعة التكنولوجيا المتاحة من الشركات في البلدان النامية، اظهرت ان هذه الشركات ركزت على استخدام تكنولوجيا

رأس المال والتي لا تتناسب مع عامل الكلف في البلدان النامية، مما ضيق من فرص العمل المقدمة واثر من ثم على امكانية اكتساب اليد العاملة المحلية للمهارات التكنولوجية الحديثة ، حيث لا يسند اليها الا الوظائف الروتينية والاعتيادية.

ج- يؤثر الاستثمار الاجنبي من خلال استخدامه لفنون الانتاج كثيفة رأس المال والعمل الماهر على اعادة توزيع الدخل في البلدان المضيفة لصالح فئات الدخل العليا من الموظفين والعمال المهرة المستخدمين والمحدودي العدد نسبيا ، ونظرا لانماط الاستهلاك الخاصة بهذه الفئات والذي يؤدي الى زيادة المدخرات المحلية . وفي حالة استخدام القوة العاملة غير الماهرة فان اجورهم عادة ما تكون واطئة ، وهذا يزيد من حدة الفوارق في الدخول .

د- ان الاستثمار الاجنبي المباشر كمصدر تمويل للتنمية في البلدان النامية قد يعرضها لأوجه عدم الاستقرار مع اختلالات متعددة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك لكونه يتميز بسرعة التأثر والتقلب وعدم الاستقرار على نحو نسبي .

ثالثا" : تحديات الاستثمار الاجنبي

ان هذه التحديات ناجمة اساسا من القوى الضاغطة ذاتها في المركز الرأسمالي للدول المتقدمة، هذا علاوة على ضغط قوى راسمالية في البلدان النامية ايضا ، فرأس المال يضغط عادة لتحريره من القيود بهدف تعظيم أرباحه او عوائده .

وتتضمن عملية تحرير رأس المال من منظور دولة معينة ، السماح بتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها ، وهي عادة استثمارات طويلة الاجل (اي الاستثمارات في مشاريع حقيقية) ، وان تسمح بتدفق الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة والتي تتضمن تدفق الاموال الاجنبية اليها ، لشراء سنداتها او اسهمها او عملتها الوطنية . من ناحية اخرى ان تسمح الدولة المعنية بحرية خروج رأس المال منها سواء اكان وطنيا" ام اجنبيا" وذلك للاستثمار المباشر في الخارج ، وهذا يعني باختصار ان تسمح لجهازها المصرفي ان يبيع العملات الاجنبية للمقيمين او غير المقيمين ومن دون حدود ، اما بسعر صرف ثابت او بسعر صرف عائم وذلك لتمويل حركة رأس المال .

وقبل التعرض لتحدي الاستثمارات الاجنبية ، يتعين تحديد حجم هذا التحدي ، فهذا الحجم ما يزال ضئيلا" كنسبة للناتج المحلي الاجمالي ، فخلال عام ٢٠٠٦ مثلا ، بلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة والصافية في البلدان النامية (مضافا" اليها هونك كونك والمناطق الحرة والساحلية في بعض اقاليم الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان واسرائيل) زهاء (٥٠٥) مليارات دولار ، وهذا الرقم يمثل اقل من (٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان في عام ٢٠٠٦ بعد ان كان (١٠٥) مليارات دولار عام ١٩٩٦ .

وبطبيعة الحال فان هذه الاستثمارات المباشرة على ضآلتها مركزة لدرجة كبيرة في عدد من الدول النامية في جنوب شرق اسيا وفي امريكا اللاتينية . ولابراز ذلك يمكن ان نذكر بان الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة الى الدول النامية في الشرق الاوسط واوروبا وهي (البحرين ، ايران ، الكويت ، ليبيا ، عمان ، قطر ، السعودية ، الامارات ، قبرص ، مصر ، الاردن ، لبنان ، اليمن ، مالطا ، سوريا وتركيا) بلغت عام ٢٠٠٦ مقدار (٢ر١) مليار دولار ، اي ما نسبته اقل من خمس الواحد بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان عام ٢٠٠٥ .

رابعا" : التبعات الاقتصادية والسياسية للاستثمار الاجنبي

ان التبعات التي يولدها الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة يمكن إجمالها بما يأتي :

١-لا تحدث هذه الاستثمارات ضمن فراغ سياسي ، فهي اما تتدفق على الاغلب الى البلدان التابعة للغرب سياسيا واقتصاديا ، او تساهم في خلق هذه التبعية .

٢-تمارس هذه الاستثمارات الضغوط لاتباع ستراتيجية إنمائية تعتمد على التصدير كحاضنة للنمو ، وكل هذا بدلا عن اتباع ستراتيجية تهدف أساسا" ومباشرة الى اتباع حاجات الداخل ، ومن ثم ربط مصير اقتصاد البلد وسيادته ولدرجة كبيرة باحوال الاسواق العالمية .

٣-قد يؤدي تدفق الاستثمارات المباشرة الى التقاعس في بذل الجهود في الدولة المعنية لرفع مستوى الادخار كنسبة لناتجها المحلي الاجمالي ، نتيجة تفضيل متخذي القرار ، الحل السهل ، وهو محاولة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة عبر منحها حوافز او مكاسب كاستثناءات من الضرائب وقوانين العمل ، ومن شأن كل هذا ان يؤدي الى توترات اجتماعية وسياسية .

٤-تؤدي الاستثمارات الاجنبية المباشرة اذا كانت كبيرة الى سيطرة الاجانب على جزء مهم من ثروة الدولة المضيفة لها ، كما تؤدي الى ممارسة المستثمرين الاجانب نفوذا سياسيا واقتصاديا بالتعاون مع فئات الراسمالية الطفيلية المستفيدة منهم ، مع الاخذ بعين الاعتبار ، ان المستثمرين الاجانب يلاقون دعما من حكومتهم في ظل بيئة اقتصادية وسياسية وادارية وقانونية ضعيفة ، مما يسهل على المستثمرين الاجانب ايضا استغلال البلد المضيف لاستثماراتهم .

خامسا" : المبررات الاقتصادية الموضوعية لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية

تتسابق دول العالم المتقدمة منها والنامية على السواء جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إليها ، من خلال تقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات والاعفاءات الضريبية والكمركية ، وتقوم باصلاحات اقتصادية وضريبية وتطوير بنيتها الأساسية ، وتحاول ابراز ما تملكه من مزايا تفاضلية وتروج لها بجميع السبل لإقناع المستثمرين المحتملين بأنها البلد الأفضل لأقامة المشاريع فيها، والعراق هو واحد من هذه البلدان الأشد حاجة لاستقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاسباب التالية :

١-الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه لمدة ثلاث عشرة سنة أدت الى انقطاع العراق عن التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم خلال هذه الفترة، مما أدى الى اتساع الفجوة التقنية بينه وبين العالم من جهة والى تقادم التقنية المستخدمة في اغلب المؤسسات والمصانع الانتاجية والخدمية من جهة أخرى .

٢-التدمير الهائل والواسع الذي طال المؤسسات الانتاجية والخدمية والبنى التحتية للاقتصاد العراقي جراء الاحتلال الأمريكي للعراق .

٣-المديونية الكبيرة التي يرضخ لها الاقتصاد العراقي والتي تقارب (١٤٠) مليار دولار، إضافة الى دعاوى غير محسومة للتعويضات عن حرب غزو الكويت والتي تقدر بـ (١٦٠ – ٢٠٠) مليار دولار عند حسمها .

٤-الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي بقطاعاته المختلفة .

ولذلك ولغرض جذب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعراق لابد من توفير المناخ الاستثماري الملائم من خلال التركيز على اهم عوامل الجذب الاستثماري التي جاءت كمحصلة لتجارب البلدان التي نجحت في استقطاب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية والمتمثلة بـ :

أ-توفير المزايا التفاضلية (في البلد المضيف للاستثمارات) : وهذا يشمل توفير سوق واسعة ونشيطة وبنية أساسية حديثة ومتطورة ، وموارد طبيعية يسهل الوصول أليها ، وايدي عاملة ماهرة وملتزمة ورخيصة ألاجور.

ب-توفير البنى المؤسساتية : وهذا يشمل وجود نظام قضائي قادر على تحقيق العدالة والمساواة وسيادة حكم القانون ، ووجود ادارة حكومية سليمة وغير فاسدة ، وشعور بالمودة تجاه المستثمرين المحليين والأجانب والترحيب بهم ، وتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي وثبات السياسات الاستثمارية للدولة على المدى المنظور.

ج- سهولة الاجراءات الادارية والتنفيذية والمعاملات المالية والضريبية وهذا يعني سهولة اجراءات الحصول على اجازت الدخول والخروج والاقامة ووضوح وشفافية النظام الضريبي وعدالته ، وسهولة تحويل الأرباح ، ورؤوس الاموال وعدم وجود عوائق بيروقراطية وكذلك سهولة تحويل أقساط القروض وفوائدها وأجور ومكافآت العاملين الأجانب وغيرها من دون صعوبات .

د- توفر نظام مصرفي متطور يلبي متطلبات المستثمرين ويعمل وفق آليات السوق .

هـ-الروابط الثقافية والاقتصادية التي تربط البلد المصدر للاستثمار بالبلد المتلقي له والقرب الجغرافي من البلد المضيف للاستثمار تشكل عاملا" مهما من عوامل قرار المستثمر في اختيار البلد المضيف للاستثمار . وعلى ذلك يبدو واضحا بان المستثمر لا يهمه شكل البلد الذي يستثمر فيه بقدر اهتمامه بالمزايا التي يقدمها ذلك البلد ، وعلى صانعي القرار الاقتصادي ان يعلموا انه لجذب المستثمر الأجنبي لابد من توفير شروط وحوافز افضل مما يوفره الاخرون .

سادسا" : الشروط الموضوعية والاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية

١-ان تكون هذه الاستثمارات محدودة ، بحيث لا تؤدي الى سيطرة الاجانب على جزء كبير من الثروة الوطنية .

٢-عدم منحها اية امتيازات غير متوفرة لمواطني البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات .

٣-ان تتم ضمن اطار شراكة مع رأس المال الوطني سواء من حيث القطاع العام او الخاص ، وان تكون الملكية الغالبة لرأس المال الوطني .

٤-ان توجه لاقامة مشاريع صناعية غير متوفرة في الدولة المضيفة .

٥-وضع قواعد لتصفية الاستثمارات الاجنبية اذا رغب مالكوها بذلك ، بحيث لا يؤدي تحويل قيمها الى حدوث ضغوط غير مناسبة على موازين مدفوعات الدولة المضيفة لها .

٦-خضوع اي خلاف او نزاع بين المستثمرين الاجانب من جهة وبين مواطني الدولة المضيفة للاستثمارات الى قوانين الدولة المضيفة كما تقتضي متطلبات السيادة .

٧-ينبغي تحديد الأولوليات بما يخدم الاقتصاد ككل وعدم الاهتمام بقطاع معين دون آخر من اجل عدم خلق الازدواجية في الاقتصاد بين قطاع متطلع الى الخارج وآخر متخلف مرتبط بالداخل .

اما بالنسبة للعراق ومدى حاجته للاستثمار الاجنبي ، فلا شك انه بحاجة لهذا الاستثمار لاننا بحاجة الى معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصاده ، وبحاجة الى الانفتاح على العالم والتكيف مع متغيراته ، ولكن ينبغي ان يتم ذلك على وفق الشروط آنفة الذكر ، وان لا يكون هذا الاستثمار عامل ضغط على ميزان المدفوعات ، ومن ثم ان لايكون عامل ضغط على القرارين الاقتصادي والسياسي بما يؤدي الى المساس بسيادة العراق .

ولكن بما ان رأس المال – كما يقولون غير مقدام ، فأنه لا يتحرك الا في بيئة اقتصادية ملائمة ، من دعائمها تحقيق الربح واستقرار الاوضاع

ان التنمية الشاملة بمفهومها المعاصر: هي مجتمعية واعية ودائمة ، موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية واحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية، تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني ،

الاقتصادي | العدد (1781) السنة السابعة - الثلاثاء (27) نيسان 2010

السياسية والامنية ، مع الاخذ بنظر الاعتبار تحديد الاولويات التي تخدم الاقتصاد ككل ، وان لا يتم التركيز مثلاً" على الصادرات وجعل الاقتصاد مرتبطا" بالخارج اكثر من ارتباطاته الداخلية ، كما ان الصورة العاملة للعراق في المجال الاقتصادي ما زالت بحاجة الى وضوح وتحديد المسارات الاقتصادية المطلوبة .

سابعا": المناخ الاستثماري المطلوب المشجع للاستثمار المحلي والاجنبي

لازال المناخ الاستثماري العام غير مشجع من الناحية الفعلية رغم التشريعات المختلفة التي اعتمدتها الحكومة العراقية الجديدة وللأسباب التالية :

أ-تذبذب الوضع الأمني العام ، مما خلق تردد رأس المال الوطني والاجنبي في الدخول بقوة في النشاط الاقتصادي .

ب-هيمنة نشاط القطاع العام ومؤسساته على الحياة الاقتصادية العامة مما يضعف المناخ الاستثماري التنافسي للقطاع الخاص .

ج-تردد دوائر الدولة في تطبيق التشريعات الجديدة ، وضعف إمكانات المؤسسات المعنية العملية والقانونية في وضع هذه التشريعات موضع التطبيق .

د- عدم ثبات آليات وسياسات الإصلاح الاقتصادي بسبب التردد المؤسسي ، مما يضعف رغبة راس المال العراقي المهاجر ، او راس المال الاجنبي في الدخول في عمليات استثمارية في العراق.

هـ- قصور وتخلف البنى التحتية خاصة في مجال الكهرباء ، والصرف الصحي ، والمياه وغيرها .

ثامنا": مدى نجاح الاستثمار في العراق

ان الاستثمار – اساسا- لا يمكن ان يتحرك بشكل فاعل الا في ظل ظروف وبيئة اقتصادية ملائمة ومناخ استثمارملائم ، وان قيام الفرد او المشروع بعملية الاستثمار يعتمد على مقارنة المنافع المستقبلية التي سيحصل عليها من الاستثمار و الكلفة الحالية للاستثمار نفسه ، ولذلك فأن ما يزيد من عوائد الاستثمار او ينقص من كلفته ، يرفع من العوائد الصافية المتوقعة من الاستثمار في سلعة معينة .

ولذلك فأن استثمار رأس المال يعتمد على مايأتي :

١-حالة التقدم الفني :اي معدل الابتكارات والاختراعات السائدة في الاقتصاد ، كادخال منتوج جديد الى السوق ، او استعمال أساليب انتاجية جديدة ، او ايجاد اسواق اكبر ، فان ذلك يؤدي الى عوائد صافية مرتفعة .

٢-توقعات المستثمرين بالنسبة لظروف الطلب على منتجاتهم ، فحجم الدخل القومي ككل ومستواه وتوزيعه هي عوامل مهمة في التأثير على توقعات هؤلاء بالنسبة للطلب على سلعهم ، كما ان توقعاتهم بالنسبة لنمو السكان ، وأثر تغيير أذواق المستهلكين له الأثر في ذلك .

٣-مدى استمرارية الظروف الطبيعية وما يتعلق ذلك باستقرار الوضع السياسي والاقتصادي ومدى توفر الجانب الأمني .

٤-ما يتعلق أيضا" بالتوقعات ومدى ثقة رجال الاعمال بالمستقبل ، ذلك ان الجهل بالمستقبل وعدم التأكد تماما" من الاحداث المستقبلية ، له تأثير كبير في حالة التفاؤل أو التشاؤم لدى الجمهور ورجال الاعمال ، وهو عامل رئيس في تحديد حجم الاستثمار .

٥-دور السياسة المالية للحكومة الآن ، وكما يتوقع لها المستثمرون ، وينطبق ذلك بصورة رئيسة على الضرائب ، فالفوائد المتوقعة الصافية هي المهمة في حساب المستثمر (اي الارباح) وهي تحتسب صافية من الضرائب ، فكلما زادت الضرائب ، او كلما توقع المستثمر زيادتها ، كلما كانت العوائد المتوقعة منخفضة.

٦-مدى توجه الحكومة نحو الانفاق الاستثماري على نطاق واسع لأغراض التنمية الاقتصادية او لتحسين دخول بعض الطبقات عن طريق الاعانات والمنح وغيرها ، فهذه امور تدعم توقعات المستثمرين ، نحو زيادة حجم الاستثمار في القطاع الخاص .

تاسعا": تطور الجانب القانوني الخاص بالاستثمار الاجنبي في العراق

١-صدر العديد من القوانين التي تهدف الى جذب وتطوير الاستثمار الأجنبي في العراق تمثلت بقانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٠ ، وقانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ وغيرها ، الا ان هذه القوانين لم تتعامل مع المستثمر الاجنبي على درجة عالية من الجدية والواقعية ، إذ كانت سياسة الدولة قائمة على اساس الاقتصاد المخطط مركزيا" الذي ينطوي على ادارة السوق والاقتصاد الوطني اعتماداً على القطاع العام بنسبة كبيرة .

٢-بالرغم من توجه الدولة منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي الى خصخصة بعض المشاريع الصناعية للقطاع العام ، الا ان هذه العملية لم يواكبها فسح المجال للمستثمرين الأجانب للاستثمار في العراق .

٣-قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ان هذا القانون يخضع جميع مجالات الاستثمار لأحكامه باستثناء :.

•الاستثمار في مجالي استخراج وانتاج النفط والغاز .

•الاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين .

٤-ويشمل كل من (المستثمر العراقي والاجنبي) .

٥-تضمنت مواد الفصل الثالث المزايا والضمانات التي يتمتع بها المستثمر حيث بينت المادة (١٠) ان المستثمر بغض النظر عن جنسيته يتمتع بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون وللمستثمر العراقي والاجنبي لأغراض مشاريع الإسكان حق الاحتفاظ بالارض بمقابل يحدد بينه وبين مالك الارض دون المضاربة بالارض وفق ضوابط تضعها الهيئة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء وتسهل الهيئة تخصيص الاراضي اللازمة للمشاريع الاسكانية وتملك الوحدات السكنية للعراقيين بعد اكمال المشروع وان تعديل هذا القانون لا يترتب عليه أي اثر رجعي يمس الضمانات والاعفاءات والحقوق المقررة بموجبه .

٦-كما أوضح الفصل الرابع التزامات المستثمر ووضع الفصل الخامس الاعفاءات التي يتمتع بها المشروع والتي تمتد الى (١٥) سنة .

٧-وبينت المادة (٢٢) بانه يتمتع المستثمر الاجنبي بمزايا اضافية وفقا" لاتفاقيات دولية بين العراق ودولته او اتفاقيات دول متعددة الاطراف كان العراق قد أنضم إليها.

٨-في حالة المنازعات الناشئة بين الاطراف الخاضعين لأحكام هذا القانون يطبق عليهم القانون العراقي ، ما لم يتفقوا على خلاف ذلك بغير الحالات التي تخضع لأحكام القانون العراقي حصرا" او يكون فيها الاختصاص للمحاكم العراقية .

٩- وبينت المادة (٣٢) سريان احكام هذا القانون على مشاريع القطاعين المختلط والخاص القائمة والعاملة وبطلب من ادارتها وموافقة الهيئة من دون اثر رجعي .

١٠-النواحي التطبيقية لهذا القانون فقد تم تشكيل :

أ . الهيئة الوطنية للاستثمار .

ب . هيئات فرعية في المجالس المحلية للمحافظات .

ج .اعتماد مبدأ النافذة الواحدة في انجاز معاملات المستثمرين .

١١-ان الفترة الزمنية القصيرة التي استغرقها وضع قانون الاستثمار الأجنبي كانت وراء الكثير من المثالب التي اعاقت تنفيذ القانون ، مثل تخصيص الأراضي ، وموافقات الجهات القطاعية ، والوضع القانوني لهيآت الاستثمار في المحافظات وتعليق حق الأجنبي في تملك العقارات .

وبهدف تفعيل قانون الاستثمار فقد سعت الهيئة الوطنية للاستثمار بالتعاون مع الجهات المختصة لتجاوز المعوقات التي تواجه تنفيذ القانون وذلك بمعالجة هذه المعوقات سواء بتعديل بعض نصوص مواد القانون أم اصدار تعليمات تنفيذية لتسهيل تنفيذه ومنها :

أ-منح هيئات الاستثمار في المحافظات كافة الصلاحيات في منح التراخيص الاستثمارية لجميع انواع المشاريع ، باستثناء المشاريع الستراتيجية الاتحادية التي هي من صلاحيات الهيئة الوطنية للاستثمار .

ب-السماح للمستثمر الاجنبي بتملك الأرض لاغراض المشاريع السكنية .

ج-عدم شمول المستثمرين العراقيين والاجانب بقانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ .

عاشرا":الاستنتاجات والملاحظات

١-النظرة السياسية والاقتصادية غير الودية لدى السياسيين العراقيين منذ الستينيات حتى عام ٢٠٠٣ تجاه الاستثمارات الأجنبية نظرا" للاساليب المركزية في الحياة الاقتصادية ، حيث كان ينظر للاستثمار الأجنبي باعتباره شكلا" من اشكال الهيمنة الاستعمارية على الاقتصاد العراقي .

٢-بالرغم من صدور قانون الاستثمار رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠ الا ان هذا القانون لم يستطع جذب الاستثمارات العربية او الأجنبية المؤثرة في تحسين الاقتصاد العراقي ، اذ اقتصرت على بعض مكاتب خطوط الطيران الأجنبية

بينت المادة (٢٢) بانه يتمتع المستثمر الاجنبي بمزايا اضافية وفقا" لاتفاقيات دولية بين العراق ودولته او اتفاقيات دول متعددة الاطراف كان العراق قد أنضم إليها.

وبعض الشركات العربية المشتركة التي اختارت بغداد لتكون مقرا" لاعمالها وفقا" لقرارات سياسية .

٣-بالرغم من صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، الا ان اعداد القانون كان متعجلا" وتشوبه الكثير من الثغرات التي حالت دون تفعيله ، وازالة التعارض القانوني بينه وبين القوانين العراقية الاخرى . فضلا" عن عدم تكامل القوانين القائمة مع قانون الاستثمار .

٤-ضعف الوعي الاستثماري لدى غالبية المواطنين والسياسيين تجاه الاستثمار الأجنبي والناتج عن سنين طويلة من الأبتعاد عن الاطلاع على تجارب الدول العربية والاجنبية في الاستفادة من الاستثمار الاجنبي في تطوير اقتصاداتها وانعكاس ذلك على تحسين الموارد المالية للبلد ، وتطوير رفاهية المواطنين .

٥-غياب الرؤية الستراتيجية لمستقبل وتوجهات التخطيط الاقتصادي في العراق ، الذي تعمل وزارة التخطيط على معالجته من خلال اعداد خطة خمسية اقتصادية .

٦-عدم توفر خارطة استثمارية شاملة لجميع محافظات العراق ، فضلا" عن توفر الاولويات الاستثمارية المطلوبة للعمل وفق مبدأ الأهم ثم المهم .

٧-التذبذب الحاصل في الوضع الأمني الذي يعتبر عاملا" محددا" يحول دون دخول الاستثمار الأجنبي بقوة في الاقتصاد العراقي لتحسين ادارته وفعالياته .

٨-فقدان التنسيق المطلوب بين الهيئة الوطنية للاستثمار والوزارات القطاعية ذات العلاقة بموضوع الاستثمار الأجنبي .

٩-عدم الاستجابة السريعة من قبل الدوائر الكمركية الحدودية لتطبيق الاعفاءات الكمركية المشجعة على الاستثمار بحجة عدم تسلمها للتعليمات الصادرة من الهيئة او من وزارة المالية .

حادي عشر: المقترحات العلمية والعملية لتشجيع الاستثمار في العراق

١-تشكيل لجنة من وزارات الدولة ذات العلاقة بالاستثمار للقيام بمهمة تحديد التعديلات المطلوب اجراؤها على قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ على ان تنجز اعمالها وترفعها الى مجلس الوزراء خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ صدور أمر تشكيلها .

٢-تحديد وتعديل القوانين النافذة التي تتعارض مع قانون الاستثمار بهدف ايجاد بيئة قانونية ملائمة ومشجعة على الاستثمار.

٣-دراسة القوانين النافذة المشجعة على الاستثمار وتكاملها مع قانون الاستثمار ، وازالة اي تعارض فيما بينها .

٤-تحديد الهيكل التنظيمي والإداري والمالي لهيئات الاستثمار في المحافظات ، وتحديد نسب التمثيل الخاص بكل قطاع بما يتناسب مع حجمه ودوره الاقتصادي المرتقب .

٥-اعطاء صلاحية للهيئة الوطنية للاستثمار لتحديد الاعفاءات المالية والضريبية الممكن تقديمها لجذب الاستثمارات الأجنبية واستثمارات العراقيين المغتربين من خلال تضمينه في قانون الاستثمار ذاته .

٦-انشاء مناطق اقتصادية استثمارية في العراق تتوفر فيها البنى التحتية الملائمة ، وتوفير الحماية الامنية لها لجذب الاستثمارات الاجنبية .

٧-اعتماد سياسات تطوير تتولاها الغرف التجارية والصناعية ، واتحادات رجال الاعمال والمصارف للترويج للاستثمار وتساعد في صنع القرار الاستثماري العراقي والأجنبي .

٨-قيام وزارة المالية / دائرة الكمارك باعادة تأهيل المناطق الكمركية وتطوير وتسهيل اجراءات دخول وخزن البضائع والمعدات والاجهزة الداخلة للمشاريع الاستثمارية في العراق .

٩-تشكيل لجنة مشتركة من كل من (سوق العراق للاوراق المالية ، هيئة الأوراق المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة تسجيل الشركات ، ووزارة العدل) لدراسة تأسيس الشركات المساهمة التي يشترك في تأسيسها مساهمون عراقيون ومستثمرون اجانب .

١٠-تأسيس كيانات مالية واستثمارية تساعد في تطوير بيئة الاستثمار كمراكز الحفظ الامين (Costodians) ، وشركات التقييم الائتماني (Credit Rating) وشركات الاستشارات المالية ، وشركات المحاسبة والتدقيق .

١١-النظر الى العراق كمنطقة استثمارية واحدة أمام الأستثمار الأجنبي بهدف توسيع نطاق ومجالات الاستثمار .

١٢-بذل الجهود لأنضمام العراق الى مؤسسات الاستثمار العربية والأجنبية لغرض حماية حقوق المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في العراق.

١٣-استطلاع ودراسة الوسائل والصيغ والاجراءات المعتمدة في العديد من الدول التي حققت تنمية اقتصادية واجتماعية متميزة وفائضاً تجارياً ، وخاصة من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر للاستفادة منها داخل العراق .

١٤-اعادة تأهيل المشاريع القائمة الزراعية والصناعية من خلال المشاركة مع الشركات الأجنبية لتشغيل المشاريع المتوقفة منها ، او تأهيل المشاريع المتضررة للارتقاء بطاقاتها الانتاجية بالاستفادة من المواد الأولية المحلية ، والايدي العاملة الماهرة وواطئة الكلفة .

١٥-ايجاد صيغة قانونية واقتصادية لمشاركة المستثمر الأجنبي مع الجهات العراقية لانشاء شركات مشتركة وفق صيغة المساهمة في راسمالها بصيغة النقد ، او الخدمات ، والمعروفة الفنية والمشاركة عن طريق توفير المواد الأولية ومستلزمات الانتاج .

١٦-اعداد خارطة استثمارية للعراق تتضمن الفرص الاستثمارية المتاحة امام الاستثمار الأجنبي لغرض النهوض بالاقتصاد العراقي ، ونشرها على الموقع الالكتروني للهيئة وفروعها في المحافظات وارسال نسخ منها الى السفارات العراقية والملحقيات التجارية خارج العراق .

١٧- وضع سلم للمشاريع ذات الأهمية الستراتيجية للعراق مثل مشاريع صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية ، الصناعات الغذائية ، المشاريع الصناعية والزراعية والاسكانية .

١٨- القيام بحملة اعلامية واسعة ومكثفة ومستمرة لنشر الوعي الاستثماري ، بخصوص مزايا وفوائد الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد العراقي.

مشاهد من المؤتمر

الاقتصادي | العدد (1781) السنة السابعة - الثلاثاء (27) نيسان 2010

مستقبل الاقتصاد النامي بين آلية السوق وتدخل الحكومة:

منظور اقتصادي سياسي للنمو والتنمية

أ.د. محمد صالح تركي القريشي
/ المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي
جامعة بغداد

أولاً: المقدمة

إن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاصلاح الحقيقي للاقتصاد الوطني يتطلب وجود نظام سياسي متسق لايحمل في بنيته عناصر تتناقض مع بعضها البعض . ولذلك فان النمو والتنمية والاصلاح الشامل أبتداءً بالاصلاح السياسي للبنية السياسية وصولا الى المسألة الدمقراطية والحرية والى الاصلاح الاقتصادي و القانوني والمؤسسي . إن هذا المنهج السياسي الاقتصادي الشامل الذي ينطلق من فهم وحساب امكانات الاقتصاد الوطني ،يقتضي أن يتم وضعه والتخطيط له وتحمل أعبائه ونتائجه من قبل كل القوى السياسية والاقتصادية من خلال التقارب والتحاور والتفاعل الوطني الشامل وعدم ترك الاقتصاد الوطني لآليات السوق و نتائجها بل أن تكون الحكومة عاملة بكل مجهوداتها لتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد.

منذ أواخر عقد الثمانينيات قامت دول نامية عدة وبخاصة في امريكا اللاتينية تبني برامج أصلاح طموحة شملت حرية التجارة والخصخصة واللا مركزية السياسية والمالية والتأكيد على نحو اكبر في الانفاق الاجتماعي وعلى أنماط جديدة من التدخل والتنظيم الحكومي . وبأختصار كان الاتجاه نحو أيجاد قطاعات عامة كفوءة ودور أكبر للأسواق والمنافسة في تقرير تخصيص الموارد . ولكن تصميم الاصلاح شيء والانجاز الفعال للنتائج النهائية المرغوبة شيء آخر .

فعندما يتم تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص (الخصخصة) فأن تلك الدول ربما تفشل في ان تدرك أن تغيراً بسيطاً في الملكية لايضمن كفاءة أكبر . وعندما يعطون أولوية للانفاق الاجتماعي، يجب أن يكونوا واعين ان الميزانيات الأكبر لوحدها نادراً ماتحسن الاوضاع الاجتماعية. وعندما قامت تلك الدول بلامركزية الموارد وصناعة القرار فان ذلك بذاته لايضمن الكفاءة في تخصيص الموارد او يحسن الاختيارات للسكان المحليين .

أن برنامج الاصلاح يحتاج ان يكون متمماً للنشاطات المؤتلفة ستراتيجياً من العناصر الاخرى مثل التقويم والاسواق والمؤسسات . ويجب ان تتخذ هذه العناصر لتنتج منافسة معززة في كل من سوق القطاع الخاص وسوق القطاع العام . ومن دون المنافسة في هذه الاسواق فان قطاعاً عاماً بأداء أفضل سيكون امرا خادعاً فعلا.

ان تجربة دول نامية عدة في عقد الثمانينيات والتسعينيات تقترح انه على الرغم من أن الاستقرار الاقتصادي الكلي شرط ضروري للنمو الاقتصادي ، فان مثل هذا الاستقرار لوحده لايضمن النمو الاقتصادي . فالتغيير الهيكلي (structural change) وأصلاح القطاع العام هما الخطوتان اللاحقتان باتجاه إرساء أو تأسيس الشروط الكافية للنمو والتنمية المستدامة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ان السؤالين المركزيين لهذه الورقة هما :

هل انتهى دور الحكومة في الاقتصاد النامي أو لازال هناك دور ينبغي ان تقوم به الحكومة من اجل أن ينجح القطاع الخاص في البلد النامي ويؤدي دوره المؤمل في عمليات التنمية في الاقتصاد النامي؟

وما الدور الذي يجب ان تضطلع به الحكومة في تصميم وتنفيذ البرنامج الاصلاحي والذي يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد النامي ؟

ثانياً: الاساس النظري

إن العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة في العالم الحديث هي علاقة متبادلة أو مشتركة . إذ ان علم السياسة يقرر وعلى نحو كبير الاطار للنشاط الاقتصادي وتوجيهه في اتجاهات تنوي خدمة مصالح المجموعات المهيمنة وكما أن ممارسة السلطة بكل أشكالها هي مقرر رئيس لطبيعة النظام الاقتصادي . ومن الجهة الأخرى فان العملية الاقتصادية نفسها تميل الى اعادة توزيع السلطة او القوة والثروة ،بمعنى انها تحول علاقات السلطة او القوة بين المجموعات . وهذا بدوره يقود الى تحول في النظام السياسي ومن خلال ذلك تعطى الفرصة لنشوء هيكل جديد للعلاقات الاقتصادية . والمقصود بعلم السياسة وعلم الاقتصاد هنا أنهما طريقتان مختلفتان لتخصيص الموارد النادرة. يقوم علم الاقتصاد بذلك عبر آلية السوق ويقوم علم السياسة بذلك من خلال الموازنة . وهكذا فأن قضية العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة تترجم بالعلاقة بين ثروة وسلطة . علم الاقتصاد يؤخذ بوصفه جهة توليد الثروة وتوزيعها بينما علم السياسة يؤخذ بوصفه حيزاً أو دولة السلطة . والذي أريد أن أصل اليه هو أن التمييز بين علم الاقتصاد بوصفه علم الثروة وعلم السياسة بوصفه علم السلطة هو في الحقيقة تمييزاً تحليلياً على نحو اساسي . في الواقع الفعلي فأن الثروة والسلطة مرتبطتان ببعضهما في نهاية الامر .

ثمة اعتقاد اقتصادي كلاسيكي بوجود حالة ما يسمى بعلم الاقتصاد القابل للتطبيق كونيا (Mono-Economics) ، بمعنى أنه منظومة موحدة من مبادئ يمكن الأعتماد عليها في أن نصف ونطبق سياسة معينة بنجاح في الاقطار المتقدمة والاقطار النامية على السواء . أي ان الذي يصح من سياسات في المانيا مثلا بشأن الادخار يصح أيضا في العراق أو مصرأو غانا .

لقد تم احياء هذا الاعتقاد في عقد الثمانينيات من القرن العشرين الماضي وتم بناء برامج وسياسات على ضوء هذا الاعتقاد للدول النامية سميت بسياسات التكيف الهيكلي . وهذا التكيف الهيكلي قد اخذ ليعني التطبيق المتمم أو المكمل لنوعين واسعين من السياسة الاقتصادية :

أ- سياسة او أسلوب تثبيت ميزان المدفوعات باستعمال التقييد المالي والنقودي مع تخفيض قيمة العملة أو سعر الصرف.

ب- مدى واسع من الاجراءات الاقتصادية الجزئية أو القطاعية مصممة لتحسين حالات العرض في الاقتصاد تتضمن الغاء التنظيم على نحو واسع في أسواق الانتاج وأسواق عناصر الانتاج (ومن ضمنها اسواق العمل) وخصخصة المشروعات التي تملكها الحكومة وتعبئة موارد القطاع العام والاصلاح المؤسسي وبخاصة مؤسسات الحكومة .

لقد انبثقت النظرية الهيكلية في التنمية الاقتصادية في الدول النامية بوصفها رد فعل على فشل سياسات الاستقرار المتأسسة على مبادئ الاقتصاد القابل للتطبيق كونياً الذي يعبر عن منظومة سياسات الاقتصاد الحر التي اقترحت للتطبيق في الدول النامية .

وبالمصطلح الخام فان الهيكلية في الاقطار الفقيرة تأخذ معنى أن اقتصادات هذه الأقطار كانت مختلفة هيكلياً عن الاقتصادات الصناعية المتقدمة ولذلك فان منظومة سياسات متميزة ومختلفة مأخوذة من النظرية الكينزية الجديدة تمت ممارستها في الاقطار الصناعية المتقدمة وكانت ملاءمة لتحقيق أو انجاز التنمية الاقتصادية في تلك الدول . لذلك فان جوهر النظرية الهيكلية هو التأكيد على الفصل الجذري بين الحالة الخاصة للهياكل الاقتصادية المتقدمة والتي طبقت عليها الكينزية الجديدة والحالة الاكثر عمومية للاقطار الفقيرة أو النامية (التي يطبق عليها اقتصاد التنمية).

ان اي اقتصاد قومي وبغض النظر عن كونه اقتصادا متقدما او ناميا يتطلب التدخل الحكومي في عملية التنمية ولكن التدخل الحكومي في المجتمعات الحديثة ليس تدخلا في سلوك الاقتصاد القومي ولكنه تدخلا محسوب المدى والادوات المستخدمة فيه وصولا الى النتائج المقبولة والمرغوبة مجتمعيا، ففي معظم المجتمعات الحديثة المعاصرة وبغض النظر عن مستوى التنمية فيها هناك اسس منطقية وتجريبية عدة فضلا عن اسس اقتصاد الرفاه (Welfare Economics) تزعزع الثقة بنظام السوق (آلية السوق) او على الاقل فان تلك الاسس يمكن ان تجعل المجتمعات مقتنعة بضرورة قيام الحكومات بمساعدة نظام السوق من خلال التدخل للتصحيح وذلك لان عناصر الانتاج في الدول النامية لاتستجيب بسرعة لاشارات السوق او الحركة بسبب وجود نواقص في السوق وعدم مرونة مؤسسية.

ان الدول التي اعتمدت على آليات السوق وليس على سيطرات الحكومة في تخصيص معظم السلع والخدمات وعناصر الانتاج قد استندت على ثلاث حجج لتفضيل آلية السوق في تخصيص الموارد :

الحجة الاولى : يستطيع السوق تخصيص الاف من المنتوجات المختلفة بين المستهلكين استنادا الى تفضيلاتهم والاف من المدخلات الانتاجية (عناصر الانتاج) بين المنتجين والحصول على الانتاج الاعظم من المدخلات المتوافرة .

الحجة الثانية : ان الاسواق غالبا ما تكون اكثر مرونة من الحكومات في التكييف للتغيرات وفي توفر الحوافز التلقائية للنمو والابتكار .

الحجة الثالثة : ان الاعتماد على الاسواق يشجع النشاط الاقتصادي الخاص وينشر او يوسع القوة الاقتصادية .

ولكن مع ذلك فان هناك مواضع يفشل فيها السوق وعلى نحو رئيس من حقيقة ان صانعي

يستطيع السوق تخصيص الاف من المنتوجات المختلفة بين المستهلكين استنادا الى تفضيلاتهم والاف من المدخلات الانتاجية (عناصر الانتاج) بين المنتجين والحصول على الانتاج الاعظم من المدخلات المتوافرة .

القرارات لا يواجهون كامل مضامين قراراتهم وهذه هي بؤرة الوفورات الخارجية. ولكن هذا طبعا لايعني ان صانعي القرارات في الحكومة بالضرورة يواجهون كامل مضامين قراراتهم بل على العكس فان الافراد الذين يعملون للحكومة هم اكثر عزلة على النتائج المترتبة على قراراتهم مماهو حال صانعي القرارات في القطاع الخاص.. ان المشكلات التي نشأت في دول او اقتصادات التخطيط المركزي سابقا في شرق اوروبا وعلى نحو دقيق بسبب ان الناس الذين يديرون المشورعات الحكومية لم تكن لديهم حوافز ليحاولوا تشغيل منظماتهم بكفاءة أكبر ان المخططين اصحاب النويا الجيدة في الحكومة غالبا ماتنقصهم المعلومات المطلوبة من اجل صناعة افضل القرارات بشأن قضايا الاقتصاد الوطني الاساسية .

ولذلك علينا ان نقبل الاسواق والحكومة باعتبارهما نظامين غير تامين وكلاهما من خصائص الواقع التي لا يمكن تجنبها وذلك لأن عمل كل واحد منهما متأثر على نحو قوي بوجود الاخر وثمة رؤية اقترحت من قبل روبرت واد (١٩٨٩) وآخرون ترى ان انواع فشل السوق بوصفها منتشرة في كل مكان وكونها تبريرا للحكومة ما مكنها ان تقود السوق بطرق حاسمة وحسب هذه الرؤية فان الخبرات اليابانية والكورية والتايوانية والصينية توفر دليلا على ان بامكان الحكومة ان ترعى وتدعم النمو من خلال ان تقوم الحكومة بحكم الاسواق(Governing markets)

وثمة ستراتيجية اخرى تدعى الستراتجية الصديقة للسوق ترى ان فشل السوق هو عائق مهم للنمو الاقتصادي السريع، كما ان فشل الحكومة يمكن ان تكون له تكاليف عالية ومن ناحية اخرى ينبغي ان نذكر انه كلما انفتح الاقتصاد النامي على الاقتصاد الدولي اكثر كلما تكون الحاجة الى تدخل حكومي اكبر لتقليل التأثيرات الناجمة عن الانفتاح على الاقتصاد الدولي .

هناك اعتقاد ان التغييرات في ملكية المشروعات سوف تجلب التكنولوجيا المتطورة الجديدة والكفاءة الاكبر تلقائيا ان هذا الاعتقاد غير صحيح لأن الذي يجلب الكفاءة (Efficiency) ليس الملكية العامة او الملكية الخاصة وانما المنافسة(Competition) اذ ان القطاع الخاص ليس له علاقة بزيادة المنافسة بمعنى ان هذا ليس دوره بدلا من ذلك فان حفز المنافسة والعمل على ابقائها حاضرة (ادامتها) هما دوران رئيسيان للحكومات وهكذا فان التنظيم الحكومي وحماية المنافسة بوصفهما شكلا جديدا ومتوسعا وسريعا للتدخل الحكومي .

من ناحية ثانية فان التوجه نحو اللامركزية السياسية والمالية بحثا عن نموذج الاختبار العام المحلي الذي ينتج تخصيصا افضل للموارد هو هدف مفيد نظريا ولكن على الرغم من ذلك فان تحويل هذا التوجه الى الواقع قد يكون الأمر صعبا .

ولكن نظريا يمكن القول ان المنطق خلف اللامركزية هو ان المنافسة ضمن الحكومة سوف يحسن عمليات تزويد الخدمات العامة للمواطن .

ثالثا : نظرة الى الواقع

قبل الحرب العالمية الثانية كانت المصروفات الحكومية عند متوسط ٢٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية .

وفي منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي فان تلك المصروفات قد أصبحت اكثر من ضعف الى ٤٧٪ .

ان هذه الزيادات في دور الحكومة في الاقتصاد كان ملفتا للنظر او مذهلا في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية عندما ازداد من ٩٪ الى ٣٤٪ وفي السويد من ١٠ ٪ الى ٦٩٪ او في هولندا من ١٩ ٪ الى ٥٤٪.

وفي الدول النامية فان الدور الاقتصادي للحكومة نما على نحو سريع في النصف الثاني من القرن العشرين بعد نهاية الاستعمار وفي انجاز اهداف اقتصادية مثل التصنيع والعدالة الاجتماعية .

في دول نامية عدة فان الحكومة كانت تحاول جاهدة لتعبئة الموارد وتوجيهها نحو النمو الاقتصادي السريع وليس فقط العمل على استقرار الاقتصاد الوطني.

وعلى جبهة السوق فان الحجة الاقتصادية الرئيسة لصالح السوق هي الضغط التنافسي (Competitive pressure) الذي سوف يضمن ان تكون شركات القطاع الخاص كفوءة وتنتج منتوجات بنوعيات عالية وخدمات ذات نوعية عالية وبأسعار معقولة فان كان الضغط التنافسي ضعيفاً فليس هناك سبب يدعو لتفضيل سلع القطاع الخاص على السلع الحكومية او السلع التي تنتجها الشركات المملوكة للحكومة .

ان العوائق بوجه المنافسة يمكن ان تأتي اما من قبل الحكومة من خلال الاحتكارات القانونية او من خلال ضرائب عالية على التجارة الخارجية او قيود على الشركات الجديدة محليا وخارجيا او من قبل شركات القطاع الخاص من خلال اتفاقيات تثبيت السعر او الاندماجات لتقليل عدد المتنافسين. ومن ناحية اخرى فان نقص المنافسة يؤدي الى سوء توزيع الدخل وبذلك يمكن ان تفيد الاغنياء وتؤذي الفقراء وثمة دراسات احصائية معقدة تبين ان زيادة المنافسة ينتج عنها شركات اعمال اكثر كفاءة واكبر انتاجية (نمو اكبر في الانتاجية) .

رابعا : بعض المضامين للسياسة الاقتصادية

١- لقد حاولت برامج التثبيت واعادة الهيكلة في الدول النامية التي تبنتها علاج الاختلال المالي اما الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية فقد بقيت على حالها او ازدادت حدة ، لذلك ينبغي الالتفات الى تلك الاختلالات ووضع المعالجات اللازمة من خلال اختيار السياسيات الملائمة .

٢- ثمة دراسات او ابحاث قدمت في الفترة الاخيرة من قبل البنك الدولي تشير الى ان هناك اعادة نظر في تقدير دور الحكومة ، وهو عامل ايجابي ينبغي ان تهتم به الحكومة .

٣- ان الدول النامية يجب ان تكون واعية وحذرة ان لا تفتح اقتصاداتها من دون ان تنشأ المؤسسات الضرورية التي يمكنها ان تحسن وتقود عملية الانفتاح الاقتصادي على االاقتصاد العالمي .

٤- من حق الشعوب والامم ان تتمتع بالحرية وبحق اختياراتها تبعا لتباين ظروف الامم والدول واختلاف مراحل تطورها مما يعطيها الفرصة ان تختار سياسات معينة تستجيب للضرورات لكل مرحلة . ولهذا السبب فان شعوب الدول النامية ترفض اي نوع من الوصايا على اقتصاداتها وان المجتمع هو الذي يسير شؤون الاقتصاد عبر المؤسسات الشرعية والديمقراطية.

٥- ان تقليل العوائق امام المنافسة هي واحدة من السياسات الاكثر اهمية التي تستطيع حكومات الدول النامية تنفيذها لزيادة النمو الاقتصادي وتقليل الفقر.

مزايا انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

أ.م.د. مظفر حسني علي
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

تؤكد الحقائق التاريخية ان النمو المتزايد للتجارة الدولية كان محركا رئيسا للنمو الاقتصادي العالمي على مدى العقود الاخيرة . وقد حققت البلدان التي تبنت ستراتيجيات التكامل في الاطار العالمي نتائج ايجابية ، في حين تخلفت عنها البلدان التي عزلت نفسها عن التجارة الدولية .

كما كان للاستثمارات الاجنبية المباشرة دور مهم في تعزيز النشاط الاقتصادي الدولي وتبادل المنافع عن طريق استخدام القدرة التنافسية الدولية وتنمية الصادرات في اطار الارتباط القوي بين الميزات النسبية والكفاءة الاقتصادية .

وعلى هذا الاساس تسعى منظمة التجارة العالمية الى توسيع نطاق الفرص المتاحة في التجارة الدولية عن طريق ازالة او تخفيف القيود المفروضة عليها .

وقد بقي العراق على مدى عقود عدة في حالة عزلة بسبب السياسات السابقة وما نتج عنها من حروب وحصار مما خلق تشوهات اقتصادية في معظم النشاطات اضعفت قدرته التنافسية بحيث اصبح الاصلاح الاقتصادي في العراق ضرورة وليس خيارا . ومن اهم وسائل هذا الاصلاح هو الاندماج مع الاقتصاد العالمي وهذا يتطلب العمل بجهد حثيث للتأهل للانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

وتشير الادبيات المتعلقة بهذا الامر الى ان الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يصيب بعض القطاعات الاقصادية بالضرر ، وفي الوقت نفسه له مزايا عدة يمكن الاستفادة منها .

وتركز هذه الورقة على الجوانب الايجابية التي يمكن للعراق الاستفادة منها عند انضمامه للمنظمة ، والتي يمكن ايجازها بالاتي :

- تشجيع وجذب الاستثمار الاجنبي .
- فتح اسواق وفرص جديدة امام المنتجات العراقية .
- الانفتاح على الخدمات واتاحة فرص جديدة لموردي الخدمات .
- حماية مصالح العراق عبر جهاز تسوية النزاعات في المنظمة .
- تحديث الانظمة وتشريع قوانين جديدة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي.
- استعادة دور العراق على المستوى الدولي .

وتجدر الاشارة الى انه من الامور المهمة في هذا الموضوع هو ان منظمة التجارة العالمية عند تاسيسها منحت العديد من السماحات للبلدان النامية لكي تتمكن من تكييف اوضاعها وتحسين قدراتها التنافسية ، ويظن الكثيرون ان فترات السماح هذه تبدأ في تاريخ انضمام البلد الى المنظمة بينما فترات السماح هذه ابتدأت عند تأسيس المنظمة في سنة ١٩٩٥ ، وهذا يعني ان البلدان التي تتاخر في الانضمام الى المنظمة ستواجه شروطا اكثر صرامة من البلدان التي سبقتها .

ثانيا : انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية:

قدم العراق طلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في سنة ٢٠٠٤ ، وهذا يتطلب ان تقدم الحكومة العراقية الوثائق المتعلقة بقطاع الزراعة والخدمات اضافة الى الحواجز التقنية التي تواجه قطاع التجارة الخارجية والامور المتعلقة بالصحة والملكية الفكرية...الخ، وكل ذلك يتطلب تقديم خطة عمل تشريعية لما تنوي الحكومة اجراءه من تغيير في الجوانب التنظيمية والتشريعات بما يتناسب مع شروط الانضمام الى المنظمة .

ومن اهم المزايا التي يمكن ان يحصل عليها العراق عند انضمامه الى المنظمة هي:

١- جذب الاستثمارات الاجنبية : تاثرت البنية الاساسية للاقتصاد العراقي كثيرا بسلسلة الحروب وسنوات الحصار الاقتصادي التي استمرت على مدى عقود عدة وما نتج عنها من دمار بحيث اصبح العراق بحاجة الى الاستثمار في جميع المجالات في الوقت الذي يعجز فيه الاستثمار المحلي عن تلبية هذه الاحتياجات . ويحتاج الاستثمار الاجنبي الى بيئة مستقرة، وتوفر التشريعات الملائمة لممارسة انشطته . وفي حال تلبية العراق لشروط الانضمام للمنظمة العالمية فانه سوف يوفر بيئة جاذبة للاستثمارات الاجنبية وهذا سوف ينتج عنه زيادة في حجم التجارة الخارجية كما ان زيادة الاستثمارات سوف تساعد في تنويع الاقتصاد بحيث يمكن للعراق ان لا يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل .

٢- فتح اسواق وفرص جديدة امام المنتجات العراقية : كان للعراق قبل عقود عدة إمكانات في صناعات عدة وتتمتع بسمعة جيدة في الاسواق الخارجية مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة الجلود وصناعة الاسمنت والبتروكيمياويات و الصناعات الغذائية وغيرها إضافة الى المنتجات الزراعية كالتمور والثروة الحيوانية ...الخ وكان لها اسواق خارجية وصادراتها تنمو باستمرار، الا ان السياسات الاقتصادية التي جرى تنفيذها ادت الى تذبذب الانتاج وتدهوره بصورة مستمرة مما ادى الى فقدان القدرة على التصدير . ومن الممكن استعادة مكانة العراق التجارية بعد الانضمام الى المنظمة وحصول الصناعة العراقية على فرص التطوير والتحديث بالمستوى الذي يجعلها قادرة على المنافسة عالميا .

٣- الانفتاح على الخدمات واتاحة فرص جديدة لموردي الخدمات: بسبب الظروف التي تم عرضها فان العراق متخلف جدا في مجال الخدمات وان الانضمام للمنظمة العالمية سوف يتيح فرصا عدة لموردي الخدمات في مجالات مثل المصارف والتامين والاتصالات وغيرها .

٤- حماية مصالح العراق عبر جهاز تسوية النزاعات في المنظمة: يعتبر التفاهم على حل النزاعات في المنظمة من واهم الانجازات للمنظمة كما يعتبر جهاز المنظمة لتسوية النزاعات من أحدث أجهزة حل النزاعات واكثرها فعالية في العلاقات الدولية، وذلك بسبب اعتماد آلية التسوية في المنظمة لمبدأ إلزامية المحاكمة وتنفيذ الأحكام، وهما من أهم عناصر النجاح لأي نظام قانوني دولي او محلي. وتعتمد المنظمة في مفهوم حل النزاعات الدولية بشكل عام الوسائل الدبلوماسية وهي ترتكز على الإجراءات المرنة وتجنّب حالات الربح والخسارة، وكذلك على الاجراءات القانونية وهي ترتكز على تطبيق نصوص قانونية على حالات معينة.

٥- تحديث الانظمة وتشريع قوانين جديدة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي: من المشاكل الكبيرة التي يعاني منها العراق هو ان الانظمة والقوانين المعمول بها لا تزال ترتبط بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي كان سائدا طوال العقود المنصرمة وهي لا تتناسب مع التحولات الجديدة وهذا يتطلب جهودا حثيثة في تحديث الانظمة وتشريع قوانين جديدة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع شروط الانضمام الى المنظمة العالمية ، وفي الواقع تعتبر هذه فرصة جيدة ويمكن الاستفادة من الخدمات الفنية التي تقدمها المنظمة في هذا المجال من اجل الاسراع بتشريع القوانين وتحديث الانظمة .

٦- وفي تحقيق كل ما تقدم فان العراق سوف يتمكن من استعادة مكانته الاقتصادية في المجتمع الدولي .

ثالثا: التحديات التي تواجه العراق في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية:

التحديات كثيرة ولا يمكن تغطيتها في هذه الورقة ، كما انها لا يمكن التغاضي عنها ، ومن اهم ما يرد ذكره في هذا المجال هو :

١- سبق الاشارة الى ان الانضمام للمنظمة العالمية يتطلب تحديث الانظمة وتشريع قوانين جديدة ، وهذا السعي يجب ان يصاحبه اصلاح اقتصادي واجتماعي على نطاق واسع .وعلى سبيل المثال عدم وجود قوانين تتعلق بدعم المنتوج الوطني ، حيث ان وجود هذا القانون يبين موقف الحكومة من موضوع الدعم الذي تقدمه الى القطاع الخاص وتحديد القطاعات الاقتصادية التي سوف تستمر الحكومة بدعمها بعد الانضمام الى المنظمة .

٢- ان توفير شروط الانضمام الى المنظمة والتفاوض معها ليس من مهام وزارة التجارة لوحدها وانما يفترض ان تشارك الوزارات الاخرى ذات العلاقة مثل الزراعة والصناعة والصحة الاهتمام بهذا الموضوع وتوفر التسهيلات اللازمة وتقوم بعقد الندوات والتوعية باهمية الانضمام للمنظمة العالمية .

٣- غياب دور القطاع الخاص الصناعي المتمثل باتحاد الصناعات العراقي وعدم وجود اتحاد مهني للمزارعين وكذلك بالنسبة للمصدرين والمستوردين .

٤- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الرقابية ذات الصلة بالنوعية والمؤسسات الرقابية الصحية والمؤسسات المالية (مثل الضريبة والكمارك) والمؤسسات القانونية ومؤسسات الضمان الاجتماعي .

٥- ضرورة توفير احصاءات تفصيلية مثلا حصة العراق في التجارة الدولية او عدد المؤسسات التجارية الحكومية وحجم نشاطها التجاري مقارنة مع حجم المؤسسات التجارية الخاصة (لتحديد حجم التركز الاحتكاري) ومن الضروري اتاحة هذه الاحصاءات للباحثين للخروج بنتائج علمية من الدراسات التي تهتم بهذه الموضوعات.

الاقتصادي | العدد (1781) السنة السابعة - الثلاثاء (27) نيسان 2010

انعكاسات جولات التراخيص على واقع الصناعة النفطية العراقية

د.عمرو هشام محمد
د.مثنى مشعان المزروعي / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

أسباب اللجوء لتراخيص النفط

في ظل ما سبق وغيره من الاتجاهات المتنامية لتحرير الاقتصاد العراقي وجعله يعمل وفقاً لآلية السوق الحر، ناهيك عن الحسابات الستراتيجية والاقتصادية والجيوبوليتيكية لقوى كبيرة ومؤثرة على مستوى العالم والمنطقة الأقليمية، ظهرت دعوات لجولات التراخيص التي قامت بها الحكومة العراقية لتطوير الصناعة النفطية العراقية، وترى بعض الآراء أن هذه الجولات لم تأتِ بناءً على متطلبات اقتصادية لوضع سياسي واقتصادي مستقر، وإنما جاءت نتيجة لضغوطات خارجية، لذلك تعددت الآراء وتباينت بشأن جولات التراخيص هذه فهناك من عدها نصراً للإرادة الوطنية، وهناك من عدها مشروعاً لاحتلالٍ اقتصادي جديد للبلد على الأمد البعيد.

قبل الخوض في تحليل تراخيص النفط العراقية لابد من الإشارة الى أن هذا النمط من العقود هو ليس بدعة على الصناعة النفطية، وقد يكون من المفيد الاستعانة ببعض التجارب الدولية في عملية منح التراخيص، كي لا تواجه الحكومات المحلية أو الحكومة المركزية مشاكل مستقبلية من خلال اصدار تشريعات وقوانين متعجلة لا تراعي مصالح العراق في الأمد البعيد والمتوسط والقريب، ونورد في هذا المجال النموذج النرويجي في منح التراخيص والمشاريع المشتركة ؛ والذي يتصف بالسمات الآتية:

- مدة الاستكشاف ست سنوات، ويمكن تمديدها الى عشر سنوات وفق شروط محددة.
- صيغة التعاقد هي مشاريع مشتركة تكون الدولة شريكا فيها.
- تصر الدولة على أن تختار جهة التشغيل، وعلى غيره من الحاصلين على التراخيص أن يوقعوا اتفاق تشغيل مع تلك الشركة.
- تستطيع الدولة أن تقرر حصتها من المشروع.
- النظام المالي يفرض ضرائب تذهب مباشرة الى الدولة.
- لا تطلب أية علاوات مالية .
- يتم التفاهم مقدماً على كل شيء أثناء عملية التعاقد ما عدا برنامج العمل، إذ أنه قابل للتفاوض.
- تصر الحكومة على تنوع المرخص لهم في كل مشروع من المشاريع ، ويشمل ذلك توليفة من شركات نفط وطنية ودولية، لأن كل شركة منها تجلب الى المشروع خبرة مختلفة وتعمل كل منها رقيباً على الأخريات .
- تنفذ الدولة قبل الشروع بالتفاوض مع شركات النفط ومن خلال مديرية النفط الوطنية، مسحاً زلزالياً وتقييماً للمخاطر وغيرها من الدراسات الفنية لتقدير قيمة أي عقد، وعندما تدعى شركات النفط لتقديم عطاءاتها، فإنها تطالب بتقديم تقييماتها وبرامجها المقترحة.

ومع كل هذه الجدلية المتصاعدة بشأن جولات التراخيص التي قامت بها وزارة النفط العراقية، تبقى لهذه الجولات مجموعة من المزايا ولها مجموعة من المثالب، نحاول بحثها باختصار وتجرد ومن وجهة نظر أكاديمية، ويمكن تلخيص أهم المزايا لجولات التراخيص بالآتي:

١- ترى بعض وجهات النظر المساندة لهذا الأسلوب بأنها انتصار للإرادة الوطنية المعترضة على مسودة قانون النفط والغاز التي تضمنت الإشارة حصراً لعقود المشاركة في الإنتاج، باعتبار إن هذه الجولات قامت على أساس عقود خدمة وليست مشاركة، تتقاضى بموجبها الشركات الفائزة بالعقود رسوم أنتاج محددة تتراوح بين ١- ٢ دولار كمعدل عن كل برميل نفط يتم أنتاجه.

٢- أثبتت تجارب العراق السابقة خاصة في عقد السبعينيات نجاح تجربة عقود الخدمة، إذ طورت شركات برازيلية الاحتياطي العراقي وقفزت بمعدلاته قفزات مهمة من خلال عقود الخدمة.

٣- لا تستطيع الكوادر العراقية رغم كفاءتها النهوض بقطاع النفط والغاز بمعزل عن الشركات الأجنبية، إذ أنها تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة ورؤوس أموال طائلة، ونظراً لانقطاع العراق مدة طويلة تزيد على العقدين عن التطورات التكنولوجية في مجال النفط، لذا يصعب تعامل الكوادر العراقية مع التطورات المتسارعة في هذا المجال، ولعل مايثبت ذلك مشكلة حرق الغاز المصاحب التي تحتكر تكنولوجيا فصله شركات معدودة عملاقة الحجم مثل رويال دويتش الهولندية.

٤- إن إقحام شركات متعددية الجنسية لها ثقلها في استثمارات نفطية في العراق بشكل عام، وفي حقول مشتركة مع دول الجوار كإيران والكويت التي للعراق مشاكل حدودية معها، يعد ذا بعد ستراتيجي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وقد تكون سبباً لخفض معدلات التوتر على الحدود مع الدول المجاورة، كما قد يحصل العكس والدليل على ذلك احتلال إيران للبئر الرابع في حقل الفكة وتعديات في الانتاج للكويت على حقل الرميلة.

٥- جعل العراق قوة اقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك بجعل طاقاته الإنتاجية تتناسب مع احتياطياته النفطية -إذ تعد نسبة الانتاج الى الاحتياطي هي الأدنى في العالم وتبلغ ٠,٨٪ كما أسلفنا- وأخذ حصته الحقيقية من السوق النفطية الدولية، وهذا ما قد يثير مخاوف وتدخلات دول نفطية مجاورة مثل دول الخليج وإيران.

وبالرغم من هذه المميزات المهمة إلا إن هناك سلبيات لا يمكن تجاوزها، لابد من الإشارة لها ومحاولة وضع معالجات مناسبة لها، ومن أبرز هذه السلبيات ما يأتي:

١- لعل من غير المفهوم أو المبرر عدم وجود أجوبة لسؤال كبير ومحيّر: لماذا شملت جولات التراخيص أهم واكبر حقول نفطية عملاقة تنتج النفط منذ الثلاثينيات؟ ورغم كل الظروف والأوضاع الأمنية فإنها ماتزال تنتج بأيدٍ وخبرات عراقية، والحقول التسعة المعروضة في جولة التراخيص الأولى يبلغ مجموع الاحتياطي النفطي المثبت لها أكثر من ٥٠٪ من احتياطي العراق، وان انتاجها الآن يشكل أكثر من ٨٠٪ من إنتاج العراق النفطي وأكثر من ٨٥٪ من ايرادات الموازنة العامة للدولة، وهذه الحقول تم دراستها بكثافة سابقاً ولاحقاً من بعض الشركات العالمية، وان كوادر النفط العراقية على اطلاع بكل تفاصيلها وقادر على أدارتها وتطويرها.

٢- تم العقد المعياري لجولة التراخيص مع الشركات الأجنبية بمعزل عن قانون حماية الثروة الهيدروكاربونية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥، وقانون ٩٧ لسنة ١٩٦٧، وقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٧، علماً إن هذه القوانين مازالت سارية المفعول بانتظار إقرار مسودة قانون النفط والغاز.

٣- تتقاطع جولات التراخيص مع مشروع قانون النفط والغاز المعروض الآن على مجلس النواب للتصويت عليه وكذلك مسودة قانون شركة النفط الوطنية (المؤمل اقراره قريباً)، ولا يجيز قانون حماية الثروة الهيدروكاربونية ٨٤ سنة ١٩٨٥ وقانون ٩٧ والقوانين الأخرى، والدستور العراقي لا يعطي الحق للوزارة أو الحكومة بتوقيع هذه العقود إلا بإصدار قانون يصدر عن البرلمان العراقي.

٤- إن هذه العقود تبدأ بزيادة الإنتاج بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد مع الشركات الأجنبية وبنسبة ١٠٪ فقط، بينما أستطاع الكادر النفطي الوطني بزيادة الإنتاج لأكثر من مئة وخمسين ألف برميل يومياً من النفط الخام، وكذلك مئة مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي خلال النصف الثاني من هذا العام ٢٠٠٩.

٥- إن الشركة الأجنبية التي تشغل كل حقل تشكل كوادرها ٧٥٪ من اجمالي العاملين والمتبقي ٢٥٪ كوادر عراقية.

٦- ستسهم هذه العقود في إفراغ شركة النفط الوطنية من محتواها بعد تخفيض صلاحيات شركتي نفط الشمال والجنوب، وستكون شركة النفط الوطنية أقرب إلى هيكل فارغ مجرد شركة مشرفة، في حين ستكون الشركات الأجنبية هي المتحكم الفعلي في الحقول النفطية، لذلك فان إبقاء هذه الحقول تحت السيطرة الوطنية للعراق يمثل أحد الركائز الأساسية للأمن الوطني والاقتصادي.

٧- إن الشركات النفطية الأجنبية لن تستطيع إن تبقى في العراق أو أن تدير الإنتاج إذا ما حصل أي ظرف طارئ في المنطقة وسوف يخسر عندها العراق ما يترتب على ذلك تعاقدياً.

٨- يخشى إن هذه التراخيص تعمل على عزل الكفاءات والكوادر المحلية العراقية لحساب الخبرات الأجنبية.

٩- الخوف من أن تكون هذه الاستثمارات جزراً متقدمة وسط بحر من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، كما حصل في بعض التجارب العالمية كنيجيريا مثلا.

١٠- وجود فساد مالي إداري في هكذا نوع من الصفقات، وهذه حالة عامة لا تنحصر بالعراق بل في اغلب دول العالم، وجميع الدول النامية التي تعاني من سوء استغلال للسلطات الإدارية والسياسية.

وفي ظل توقعات أوبك للمديين المتوسط والطويل وهي أن الطلب العالمي على النفط سيصل إلى ٩١ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٦ و ٩٣,٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٨ مقارنة بـ٨٥,٥ مليون ب/ي في عام ٢٠٠٨. وجولات التراخيص تجعل من العراق مواكباً لتطورات الطلب العالمي على النفط، إذ أن هذه العقود سترفع سقف الإنتاج من ٢,٥ مليون برميل ٢٠٠٩ الى ١٢ مليون برميل يومياً بعد ٥-٦ سنوات من تاريخ توقيع العقود – كما هو مفترض- وتثير مثل هذه التوقعات التساؤلات فيما إذا كان العراق سيبقى عضواً في منظمة أوبك؟ وهل الأعضاء الآخرون في أوبك سيوافقون على مطالب العراق لزيادة مستويات التصدير لملء الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط؟ وإذا تعذر ذلك، فهل سيقرر العراق بعد ذلك البقاء في أوبك أم أنه سيترك المنظمة ويقوم بزيادة صادراته النفطية بصورة مستقلة، والتي من المرجّح أن تؤدي إلى تداعيات مهمة على استقرار سوق النفط العالمية؟

إن مثل هذه الخطط ستؤدي إلى أن يُحوّل العراق إلى لاعب ذي دور مشابه للدور الذي تؤدّيه المملكة العربية السعودية حالياً، وهو موقف متزامن مع مخططات حكومات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لجعل العراق مجرد دولة نفطية منتجة مهمتها الأساسية مضخّة نفط وغاز لخدمة السوق النفطية العالمية وخدمةً لتوازنه وإثراءً للنخب المحلية من التكنوقراط الذين يساعدونهم، فضلاً عن ايجاد لاعب عالمي جديد –هو العراق- بدلاً عن اللاعب الحالي – الذي يتمثل بالمملكة العربية السعودية- مما يدعو لتساؤلاتٍ أكثر ويستدعي بالضرورة تحليلاتٍ أعمق.

السياستان المالية والنقدية وتأثيرهما في الناتج المحلي الإجمالي

عبد العزيز حسون

ربما يكون في العنوان الذي اخترته بعض ما يثير الباحثين من حيث التقديم والتأخير، ولكن ما يعنينا هنا وفي رأي متواضع - هو أخراج العراق من حالة اللا اقتصاد- أن صح التعبير ثانية - إلى اقتصاد يتناسب والحالة التي نحن فيها وتلك التي نطمح الوصول إليها .

المفاهيم:

السياسة المالية والسياسة النقدية،الأولى تهيئ الموارد وترتب انفاقها، والثانية تراقب التدفقات المالية وترصد جريانها وتعدل مساراتها . لا يعني هذا أن كلاً منهما على ضفة من النهر، بل هما بالضرورة متلازمتان وتسيران بتشابك في مجرى التيار إلى الهدف الواحد كما يفترض.

الواقع العراقي في واقعنا العراقي الراهن وقفت السياستان المالية والنقدية بمواجهة بعضهما بعد ان حددت كل منهما هدفها وباشرت بإجراءاتها للوصول إليه في تسابق تخللته حالات من الصراع وصلت إلى أوضاع تصادمية كما لمسناه خلال السنوات الماضية .كان همّ السياسة المالية هو اخذ زمام الأمور والاستحواذ عليها فيما كان للسياسة النقدية همّ آخر هو كبح جماح التضخم ودعم قيمة الدينار العراقي الذي لم يترك آثاراً واضحة على أعباء الحياة بقدر ما افرز من الأرقام التي لا تتناسب مع المعايير المؤثرة في الحياة العامة .

الناتج المحلي الإجمالي:

إذا كان الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً في الحسابات القومية باعتباراته يعبر عن كفاءة الأداء الاقتصادي لفترة ماضية ، وان تطوره ينعكس على تطور الدخل القومي الذي يرفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطن ، فان أساسه يبقى في تأشير نسب النمو المطلوبة للفترة القادمة.

ولابد هنا من اعتباره راصداً للسلوك الاقتصادي ورسم السياسات والوصول إلى القرارات الضرورية الصائبة.

وفي ضوء هذه العلاقة بين الأطراف الثلاثة فلابد من النظر إلى نتائج ما آلت إليه الأمور من خلال عرض نسب مكونات الناتج المحلي الإجمالي العراقي لعام ٢٠٠٨ والنتائج الأولية لعام ٢٠٠٩ من خلال نسب مكونات الناتج المحلي للفصول الثلاثة من عام ٢٠٠٩، التي تظهر: أن قيمة الناتج المحلي الأجمالي لعام ٢٠٠٨ يبلغ (تقديراً) ١٥٧ تريليون دينار ما يعادل ١٣٣ مليار دولار أمريكي أما قيمة الناتج المحلي الأجمالي لغاية٢٠٠٩/٩/٣٠فقد يبلغ (تقديرا) مئة ترليون ما يعادل٨٥ مليار دولار (خمسة وثمانون مليار دولار) بسعر صرف يبلغ ١١٨٠دينارا لكل دولار) يتوزع على القطاعات بالقيم والنسب المبينة في الجدول أدناه:

والسؤال هنا: هل من ترابط بين الإجراءات المالية والإجراءات النقدية وما آلت إليه أوضاع الناتج المحلي الإجمالي لتسجل كل هذه الصورة المرعبة؟

المطلوب من السياسة المالية:

بعد أن تحقق كل هذا الغنم لمن لم تمسس حاجته إليه،بل ليزداد ماله فحشاً انصب الغرُم على الأغلبية التي امتلأت أيديها بالأوراق النقدية لتستهلك ما جاء به اهل الغنم من خارج الحدود من كل صنف رديء وبخس، .ولتبدد أهداف اقتصادية هو غياب البرنامج الاقتصادي للدولة الذي لم تتجه أية جهة فيها إلى وضع ملامح له أو هيكلية ، فالإجراءات بقيت ماضية في نمطها القديم رغم الإعلان عن أن اقتصاد السوق هو القائم الآن بالرغم من أن النشاط لاقتصادي بمجموعه يخضع لأحكام قوانين وتتحكم فيه تعليمات لا علاقة لها من قريب أو بعيد باقتصاد السوق .

وإذا كانت حالة اللا اقتصاد التي سادت في العراق منذ فرض الحصار عليه العام ١٩٩٠ واستمرت إلى يومنا هذا باعتبار أن المرحلة هي انتقالية ، فان أهم ما يميز إجراءات الدولة المتواصلة رغم تقلب الظروف - لم تخرج عن أن السياسة هي التي تسيطر على الاقتصاد ولا تديره فحسب، وهذا أمر تتشارك فيه جميع الدول المتخلفة،حيث تتبارى السلطات إلى وضع الأهداف الاقتصادية على لافتاتها جنبا الى جنب مع أهدافها الأخرى ما يجعل من الاقتصاد بيدقاً بين البيادق بعد إفراغه من مفهومه الحقيقي، وهذا بالطبع يؤدي باستمرار إلى فشل البرامج التي توضع في اطر بعيدة عن المعايير الصحيحة بسبب أن من يضع تلك البرامج أو يؤثر في رسمها ليسوا من ذوي اختصاص أو رؤى تمتلك المعرفة الكافية و الدراية وا لاستشراف.

وخلال السنوات الخمس المنصرمة لم تجر مراجعة واحتساب لما تم تحقيقه من إيرادات الموازنة العامة او أرقام بنود الإنفاق فيها.

وهذه المراجعة ضرورية وأساسية في العمل المالي وهي أهم ما يجب إعلانه من قبل السلطة المالية في كل عام على الأقل ان لم يكن في كل فصل من السنة على ابسط تقدير.

وكان إعداد الموازنة العامة ومناقشتها خلال السنوات المنصرمة أمراً يثير الرثاء،فقد كانت الأرقام محاطة بغموض وبصعوبة في التفسير حتى لأولئك الذين ساهموا في تنضيدها. وفي ضوء غياب القادرين على مناقشة هذه الأمور فأننا نجد ان إقرار أرقام الموازنة يخضع لمناورات واتفاقات ما كان يجب أن تمارس او تتبع في مثل هذا الأمر الخطير.

إن مهمة السلطة المالية الأولى هي في تعقب تحقيق الموارد والثانية في إطلاق الصرف ومراقبته،وفوق ذلك مهمتها التي تساعدها على انجاز ذلك وهي متابعة المردودات من رسوم وضرائب وأجور وعوائد موجوداتها. (٤.٣)

مهمة السلطة النقدية:

كانت مهمة السلطة النقدية شاقة في أوضاعنا المعروفة ، وقد كان الانفلات النقدي هو أكثر ما اشغلها إضافة إلى الضغوط الخارجية التي تمثلت بطرح مشاريع مختلفة معظمها تفضي إلى طريق معبد.وحملت السلطة النقدية فوق ذلك وقبله مهام الدفاع عن وجودها قبل استقلاليتها التي اشتركت القوانين المتابعة في تأكيدها . ولم يكن أمام السلطة النقدية إلا مواجهة كل ذلك في أجواء فقدت فيها السلطة العامة الكثير من قدراتها في معالجة الجوانب الاقتصادية التي لم تضع لها برنامجاً أو خططاً.وكانت السلطة النقدية تعلن بان إجراءاتها في كبح جماح التضخم وفي استقرار المشهد النقدي تؤرق الوضع المالي للبلاد، وأنها تعول على ما لا وجود له منالقطاعات الإنتاجية التي تتمتع بقدرات تصديرية ولديها إمكانات في إدخال العملات الأجنبية وإخراجها وفق مفاهيم اقتصادية ناجحة حيث تتمكن من إلغاء بعض ممارساتها ومنها مزاد العملات الأجنبية، و ربما يكون لمثل هذا الافتراض الوقائي او الدفاعي بعض الواقعية في حالة وجود برنامج اقتصادي او شكل وسمة للاقتصاد العراقي.

ومن جهة أخرى فان المهمة الرقابية للسلطة النقدية على تحرك التدفق النقدي اوالمحلي أو الأجنبي لن تصل إلى أهدافها في ظل استمرار فتح الحدود للسلع والخدمات بلا ضوابط او برنامج استيرادي يخضع لإشراف السلطات بضمنها التنظيمية والإجرائية.

الناتج الإجمالي المحلي:

في خضم كل ذلك يبقى الناتج المحلي الإجمالي في تآكل وتراجع تؤكده الأرقام والنسب والمؤشرات التي تعلن حتى إذا ارتفعت فإنها لا تسجل نموا قياسيا إلى أرقام الانفاق التشغيلي والاستثماري المغلنة والمتزايدة.

والوقفة الضرورية هي في النظر إلى جوانب أومكونات هذا الناتج ، فنشاط البناء والتشييد حصته تتراوح بين(٤٪-٥٪) وهو أهم نشاطات التشغيل في الاقتصاد . وإذا ما علمنا بان دولة متقدمة مثل ألمانيا الاتحادية ومنذ عقود لم تتراجع حصة الإنشاءات (البناء والتشييد) في ناتجها المحلي الإجمالي عن ٤٠-٤٣٪ .

لماذا ؟ لان هذا النشاط يحرك مهناً كثيرة لا تقل في العراق عن ٢٠٠ مهنة ونشاط.

أين نحن من كل هذا ؟

ليس تساؤلاً نضعه أمام ذوي الرأي والقرار إنما هو دعوة إلى تصحيح ودعوة إلى إيقاف تداع استمر طويلا وهدر الكثير من المال وبدد أحلاماً ووعوداً !!

(4–1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاساسية الجارية حسب الانشطة الاقتصادية لعام 2008 ولغايـــة 30/9/2009 (مليون دينار)

Gross Domestic Product by the Economic Activities at basic current prices for the 2008 to30/9/2009 (Million ID)

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	عام 2008		لغاية الفصل الثالث من عام 2009		Economic Activities
		مليون دينار	نسبة المساهمة %	مليون دينار	نسبة المساهمة %	
1	الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	5,716,815	3.65%	4,797,434	4.79%	Agriculture, Forestry, Hunting & Fishing
2	التعدين والمقالع	86,867,108	55.45%	38,630,432	38.57%	Mining and Quarrying
2-1	النفط الخام	86,564,722	55.25%	38,328,295	38.27%	Crude oil
2-2	الانواع الأخرى من التعدين	302,386	0.19%	302,137	0.30%	Other types of mining
3	الصناعة التحويلية	2,331,768	1.49%	2,491,174	2.49%	Manufacturing Industry
4	الكهرباء والماء	1,307,954	0.83%	1,206,514	1.20%	Electricity and Water
5	البناء والتشييد	5,972,753	3.81%	5,053,576	5.05%	Building and construction
6	النقل والمواصلات والخزن	12,030,993	7.68%	10,169,976	10.15%	Transport ,Communications and storage
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	10,078,111	6.43%	8,300,726	8.29%	Wholesale, retail trade, hotels & others
8	المال والتأمين وخدمات العقارات	12,970,139	8.28%	10,753,385	10.74%	Finance, Insurance, Real estate and Business services
8-1	البنوك والتأمين	2,023,061	1.29%	1,697,558	1.69%	Banks and insurance
8-2	ملكية دور السكن	10,947,078	6.99%	9,055,826	9.04%	Owenrship of dwellings
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	19,394,459	12.38%	18,748,540	18.72%	Social and personal services
9-1	الحكومة العامة	17,246,099	11.01%	17,005,179	16.98%	General Government
9-2	الخدمات الشخصية	2,148,361	1.37%	1,743,361	1.74%	Personal services
المجموع حسب الأنشطة		156,670,098	100.00%	100,151,757	100.00%	Total by activities
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب		687,841		598,921		Imputed banks service charges
الناتج المحلي الإجمالي		155,982,258		99,552,837		Gross Domestic Product

الاقتصادي | العدد (1781) السنة السابعة - الثلاثاء (27) نيسان 2010

باسم عبد الهادي

احمد الوزان

غازي الكناني

ماذا قالت اللجنة التحضيرية ؟

بغداد / ليث محمد رضا

عمل وراء الكواليس امتد قرابة الشهرين كان الحرص والتفاني والدقة السمات التي غلفت مهام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاقتصادي الاول .

د.احمد الوزان عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر قال : سابقة اقتصادية و حدث مهم اولاً لانه ضم شخصيات اكاديمية و شخصيات من القطاع الخاص و المصارف و كانت الآراء المختلفة لمختلف الاطراف ولدت جدلاً فكرياً حراً ومثمراً بحيث وقف الأكاديميون على مشاكل الاقتصاد العملية من خلال رجال العمال و المصارف الذين استقرؤوا الواقع ، و يلاحظ جدارة الطروحات العلمية بالنسبة للنخب الاكاديمية بتحليلهم الواقعي و تشخيصهم لعلل ومشاكل الاقتصاد العراقي حيث شخصوا التشوهات الهيكلية ومكان الضعف في دور الدولة و كيف يمكن ان نخلق آليات حديثة معاصرة تطور اقتصادنا عملياً و ان نبني دولة اقتصاد سوق حرة احد الطروحات ربطت بين دور الدولة كسلطة و بين الثروة و دور القطاع الخاص و هو طرح مهم عندما نقول ان الثروة هي الشعب و كأننا نعيد دور الشعب و اموالة التي تسرق احياناً و قد اخذنا بنظر الاعتبار مشاركت بحوث اساتذتنا في الخارج ممن كتبوا بناءً على حنينهم للوطن وأنا كعضو لجنة تحضيرية اتقدم بالشكر للقائمين على هذا المؤتمر في مؤسسة المدى .

عضو اللجنة التحضيرية غازي الكناني قال : مؤتمر ناجح بكل المقاييس ، و هو اول مؤتمر اقتصادي يعقد في هذا الحجم بحضور شخصيات مهمة كمستشار رئيس الجمهورية و مستشارين واعضاء مجلس النواب و رجال اعمال إضافة إلى نخبة من الاكاديميين والحضور المشهود لوسائل الإعلام و توقيت المؤتمر قبل تشكيل الحكومة القادمة له اسهامة مهمة في وضع الخطط الاقتصادية للسير بالاقتصاد العراقي بعد مرور سنوات من التراجع الاقتصادي ونحن نتقدم بالشكر لمؤسسة المدى على هذا المؤتمر الناجح و المهم.

عضو اللجنة التحضيرية باسم عبد الهادي حسن قال : المؤتمر تميز بحضور العديد من الباحثين و المؤتمر جاء بمرحلة مهمة للاقتصاد العراقي و هي مرحلة التحول التي تزامنت مع الازمة المالية العالمية وهذا المؤتمر سيوفر مواداً مهمة لتوجهات الاصلاح الاقتصادي المنشود .

د. ميثم لعيبي عضو اللجنة التحضيرية قال : مثل هذا المؤتمر اسهامة بارزة في عملية التحول الاقتصادي الجارية في البلد التي هي أحوج ما يكون الى الأفكار والرؤى التي تصب في بوتقة الاصلاح الاقتصادي .

واضاف لعيبي : يقيناً ان هذا المؤتمر سيكون بتوصياته العون الاكبر للمخططين والقائمين على القرار الاقتصادي والسياسي في البلد لاسيما بعد تشكيل الحكومة المقبلة.

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي

اقتصاديات

تجليات المؤتمر

■ عباس الغالبي

انتهى مؤتمر المدى الاقتصادي الاول الى ضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في وقت حفز الباحثين والمخططين والخبراء الى خلق عملية حوارية في شؤون الاقتصاد كافة بعد ان انصرف الذهن والفكر والعمل خلال الشهرين الماضيين الى المناكفات السياسية والصراعات الانتخابية الساخنة

ولان المؤتمر ناقش الكيفية والسبيل الى اصلاحات اقتصادية مثلى كفيلة بتحقيق عملية التحول الاقتصادي الصحيح ، فأن الحضور الاعلامي المكثف الذي شهده المؤتمر من قبل وسائل اعلامية مسموعة ومرئية ومقروءة خلق حالة من الوعي الاقتصادي لدى الجمهور الاعم والاشمل قبل النخب الاقتصادية والسياسية في اهمية الاصلاح الاقتصادي .

ولان المؤتمر يعد الاول من نوعه الذي ينظم من قبل مؤسسة اعلامية وبهذا الحجم والسعة وبهذا التوازن حيث شاركت فيه مؤسسات حكومية واخرى من القطاع الخاص إضافة الى المؤسسات الاكاديمية والبحثية الاخرى فأن ردود الافعال التي تلقيناها خلال اليومين الأخيرين كانت محل اعتزازنا وغبطتنا والمعيار الذي يؤشر نجاح المؤتمر ومدى فاعليته وتأثيره في المشهد الاقتصادي، في وقت يحدونا أمل لان تأخذ توصيات المؤتمر طريقها الى أصحاب القرار السياسي والاقتصادي بالافادة منها في وضع البرنامج الاقتصادي الحكومي المقبل، كما ان البحوث والدراسات واوراق العمل تصلح لرسم السياسات المستقبلية بعد تشكيل الحكومة المقبلة .

> وتتجه الرؤى لان نتواصل في المدى وضمن برنامجنا المقبل الى تنظيم عدد من الطاولات المستديرة والحلقات النقاشية في الحيثيات التي تناولها المؤتمر كلاً على انفراد تواصلاً مع عملية التوعية أولاً و السعي الى مشاركة المؤسسات الاعلامية في وضع البرامج الاقتصادية

وتتجه الرؤى لان نتواصل في المدى وضمن برنامجنا المقبل الى تنظيم عدد من الطاولات المستديرة والحلقات النقاشية في الحيثيات التي تناولها المؤتمر كلاً على انفراد تواصلاً مع عملية التوعية أولاً والسعي الى مشاركة المؤسسات الاعلامية في وضع البرامج الاقتصادية ومن ثم صنع القرار الاقتصادي انطلاقاً من الدور الذي يفترض ان تضطلع به المؤسسات الاعلامية في عملية التحول السياسي والديمقراطي والاقتصادي .

ومايمكن ان نؤشره من خلال انعقاد هذا المؤتمر ان الرغبة ملحة لدى المشاركين بضرورة الاستمرار في هذا النهج الذي وصفه الكثير من الخبراء والمراقبين انه الامثل في الاعلام الاقتصادي الذي يتابع عن كثب تجليات المشهد الاقتصادي بمختلف قطاعاته ومحاوره ، ولعلنا في المدى نسهم في هذا التوجه الذي يندرج في اطار عملية التوعية والاصلاح ومن ثم الارتقاء بالاداء على وفق التوجهات التي نوقشت في المؤتمر وشكلت مهمازاً للمتابعين في النخب الاقتصادية والسياسية على حد سواء .

المؤتمر وضع أوزاره بتوصيات مثلت خلاصة الطروحات والافكار والمقترحات والتوجهات التي تضمنتها حيثيات المؤتمر، وسنعمل على نشر هذه البحوث واوراق العمل والدراسات في ملحقنا الاسبوعي كما نعمل على جمعها في كراس تنشره مؤسسة (المدى) في القريب العاجل، ولعلنا في الجهد نكون قد شاركنا في صياغة الرؤى الحقيقية للاصلاحات الاقتصادية المطلوبة في العراق لاسيما وان المرحلة المقبلة ستشهد حراكاً اقتصادياً فاعلاً في ظل التوجه الاستثماري المرتقب والارتفاع المتوقع في الانتاج النفطي بعد جولتي التراخيص الاولى والثانية ومايشكله ذلك من تفاؤل على صعيد التطور الذي قد يتحقق على مستوى القطاعات الاقتصادية كافة.

abbas.abbas80@yahoo.com